نظريات من التراث العربي
في اللسانيات الغربية المعاصرة

حـــلام الجيلالي

أستاذ علم اللغة المشارك- كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ـ القصيم

مقدمة :

يتناول هذا البحث قضية التأصيل المرجعي لبعض النظريات اللغوية، انطلاقاً من فرضية معارفية (Epistimologique)، ترى أنّ هناك عدداً من الأفكار والنظريات المستثمرة في اللسانيات الغربية الحديثة؛ وبخاصة تلك التي ضمّنها العالم السويسري فردينان دي سوسير F. De Saussure (١٨٥٧-١٩١٣م) كتابه "محاضرات في اللسانيات العامة" وأصبحت لاحقاً روافد أساسية لمدارس اللسانيات الغربية الحديثة، تعود مرجعيّتها إلى أصول عربية؛ لا من حيث السبق الزمني فقط؛ بل بحكم التماثل في الطرح الذي يصل إلى درجة التطابق من ناحية، وبحكم افتقارها إلى الإسناد المرجعي والتوثيق العلمي من ناحية أخرى.

ويسعى البحث من هذه الوجهة إلى معالجة بعض تلك النظريات الصوتية والصّرفية والنحوية والدّلالية، من أجل الوقوف على مدى صلتها بما هو منجز في التراث العربي. وليس القصد من الطّرح هنا، ألاّ تنسب تلك النظريات والمناهج وغيرها إلى أصحابها، وألاّ يشار إلى الأصول والمنابع؛ بوصفها تراثاً إبداعياً لأمة من الأمم فحسب؛ وإنما القصد كيف لا يثير الباحث المتمثّل للتراث العربي هذه القضية، ولا يحاول أن يسدّ تلك الثغرة؟ وإن هو أثارها لم يستثمرها في أبحاثه الإجرائية على غرار ما تصطنع الأبحاث والدراسات الغربية، بل كثيراً ما يعمل على توسيع الهوة بين ما جاءت به اللسانيات الغربية وما أنجزه العقل العربي.

وقد أسفرت نتائج البحث عن وجود نظريات علمية دقيقة، كانت مبتدعة أصلا في التراث العربي،وباتت موظّفة في الفروع المختلفة للسانيات الغربية المعاصرة دون إحالة إلى جذورها. وهي نظريات أثبتت جدارتها العلمية، وخليق بأن تُؤسّس قي ضوئها مدرسة عربية معاصرة، تشمل مناهج النقد الأدبي ومستويات التحليل اللغوي؛ الصوتية والمعجمية والتركيبية والنصيّة والدلالية. كما يقرّر

البحث في ظلّ مناقشة تلك المعطيات النظرية والإجرائية، بأنّ هناك فراغاً وتخطّياً وتشويهاً من حيث التوثيق العلمي والإسناد المرجعي والتأصيل المعرفي، في كثير من الدّراسات الأوربية التي تناولت المسار التاريخي لنشأة المعارف في بعض الحضارات الإنسانية، ومن ضمها الحضارة العربية الإسلامية.

إذا ما دخلنا في مُسَاءلة مع التّراث الحضاري لأكثر الأمم تأثيراً في مسار التاريخ الإنساني- وأخصّ هنا المجال اللغوي- تبيّن لنا أن دعائم الدراسات اللغوية الحديثة، إنما قامت على ما أنجزته حضارات سالفة؛ يأتي في غرّتها الآشوريّون الأكاديون والفينيقيون في محيط الجزيرة العربية، ثمّ الفراعنة والهنود واليونان والعرب القدماء؛ وأنّ المنجزات العربية أكثر ما أفادت منها اللسانيات الحديثة التي ظهرت في أوربا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ ذلك أن الدرس اللغوي العربي قام أول أمره على أُسُس وصفية تعتمد النّقل والسّماع والرواية،وتعتدّ بالمنطوق في وصف اللغة قبل المكتوب، ممّا يتماشى واجتماعية اللغة، قبل أن يأخذ بالمنهج المعياري المبني على العقل والحدس المنطقي؛ وإن جعل المنهجين متلازمين في كثير من القضايا التي تتعدّى فيها الظاهرة دراسة اللسان المعيّن. ومضى قُدمًا ليصل إلى البحث فيما هو نمطي مشترك بين أنظمة اللغات البشرية عامة: بنية و تركيباً ووظيفة؛ مادات اللغات البشرية واحدة من حيث حقيقة الشيء في نفسه وفي الذهن، ومختلفة من حيث العبارة والرمز الكتابي.

ولعلّ هذا البعد النظري تجاه المعرفة العلمية، هو ما جعل أهمّ النظريات اللغوية المستثمرة في اللسانيات الحديثة والمعاصرة، ذات صلة وثيقة بما هو منجز في التراث العربي.

وقدّ عنّ لي وأنا في بحر بحث مقارن بين قضايا التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة ومثيلتها من المعاجم الغربية، أنّ هناك عدداً من النظريات اللغوية مستثمرة

في المعجمية الغربية لا تكاد تختلف عمّا ابتدعه العلماء العرب في التراث اللغوي. وحين رجعت إلى المكتبة العربية لم أجد كتاباً يخصّ هذه المسألة بالدراسة.

فعلى ما تميّزت به المكتبة العربية المعاصرة، من بحوث في التراث اللغوي، فإنّ الجوانب التقابلية والتأصيلية لم تعط الحظّ الوافر من المعالجة؛ فالدّراسات التي تناولت النظريات اللغوية المتداولة في اللسانيات الحديثة ببحث خاصّ قليلة لا تكاد تفي بالغرض المنشود؛ وذلك على غرار: النحو العربي والدّرس الحديث، لعبده الراجحي، ومناهج البحث عند مفكّري الإسلام لسامي النشّار، وأصول تراثية لكريم زكي حسام الدّين وما إليها.

ويأتي هذا البحث ليتناول بعض الأفكار والنّظريات التي اكتسبت شهرة في اللسانيات الغربية ومدارسها الحديثة، ونالت حظّاً وافراً في التطبيقات التواصلية المعاصرة. ويسعى إلى الوقوف على مدى صلتها بالتراث اللساني العربي، وهل هناك نظريات جديرة بأن تُؤَسَّس في ظلّها مدرسة عربية معاصرة تعالج قضايا التحليل اللغوي في مستوياته المختلفة: صوتية ومعجمية وتركيبية ونصّية ودلالية؟

وجاءت الدراسة في مقدّمة ومبحثين؛ تناولت في المبحث الأول صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات الغربية، مع الإشارة إلى ثغرة الإسناد العلمي والتوثيق المرجعي، وتعرّضت في المبحث التالي إلى نماذج من الأفكار والنظريات المتداولة في اللسانيات الغربية الحديثة ومقابلتها بمثيلاتها المنجزة في التراث العربي. وتظلّ الدراسة محاولة أولية تحتاج إلى تضافر جهود الباحثين من أجل استثمار هذه النظريات وغيرها ممّا يزخر به التراث العربي في المجالات اللغوية والنقدية المختلفة.

في صلة التراث العربي بالدّراسات الغربية:

إنّ الوعي باللغة قديم قدم التجمّع البشري؛ فقد عُني الإنسان باللغة حتى قبل أن يبتدع الأصوات المقطعية والحروف الهجائية والمحارف الكتابية؛ وذلك بوصف اللّسان ظاهرة اجتماعية يمدّ الجماعة اللغوية بأدوات التواصل وأسباب نشوء الحضارة،ويعطي العلوم منازلها، ويدّل على سرائرها[١]. وتؤكد المعطيات العلمية والإناسية أن جذور البحث اللغوي ضاربة في أعماق التاريخ، وملازمة لاهتمامات الإنسان الفكرية والثقافية والدينية عبر مسيرته الحضارية الطويلة. وما فتئ البحث يسلك منذ نشأته – لدى الأمم القديمة، وحتى يوم الناس هذا – اتجاهات متباينة، ومذاهب مختلفة ، ويتبنّى مناهج متعدّدة، ونظريات متمايزة، ساعياً من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف وغايات تواصلية؛ نظرية وإجرائية.

ومن المعطيات التاريخية، أنّ القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، قد شهدا انطلاقة جديدة، وانبعاثاً مستحدثاً في الدّرس اللغوي لدى الأمم الغربية التي ظلّت عنايتها منصبّة على فقه اللغتين اليونانية واللاتينية، وانحصار بحوثها في قضايا فلسفية تتّسم بالذاتية والأحكام غير الموضوعية؛ حيث تحدّد البحث اللغوي تحت مصطلح اللسانيات الحديثة[٢] (Linguistique) مع العالم السويسري فرديناند دي سوسير F. De Saussure (١٨٥٧–١٩١٣م)، وبات يعني الدراسة العلمية والموضوعية للسان البشري من أجل استكشاف القوانين والأحكام

(١) أسرار البلاغة، ص ٢ .

(٢) يطلق مصطلح اللسانيات الحديثة على ما شهدته أوربا من تحوّل في الدّرس اللغوي بعد انطلاقها من ربقة الدراسات اللاتينية واكتشاف الدراسات اللغوية عند الأمم الأخرى وما تميّزت به من تطوّر ورقي في التأسيس النظري والإجراء التطبيقي، أمّا الدراسات العربية فلم يكن هذا التحوّل جديداً عليها؛ لأنّ أكثر النظريات حداثة لديهم كانت مكتشفة في التراث العربي، وقد ميّزوا بين اللغة كمصطلح شامل تتداخل ضمنه كثير من العلوم والمعارف الأخرى، ومصطلح اللسان الذي يخصّ اللغة المعينة، كما ورد في القرآن الكريم وفي مقدّمة ابن خلدون.

العامة المشتركة بين البشر في هذه الظاهرة الاجتماعية، بعيداً عن القضايا الماورائية والموضوعات الفلسفية التي لا تمسّ اللسان في ذاته. وقد حدث هذا التحوّل نتيجة عوامل كان من بينها:

أ – اتّصال الغرب بلغات الشرق؛ بسبب الاستكشافات التي أبرزت لغـات أخرى عديدة أسيوية وأفريقية؛ فأدّى الاطلاع على أهمّ المؤلفات اللغوية– وبخاصة الدراسات العربية والسنسكريتية في الهندية القديمة– إلى تصحيح كثير من المفاهيم التي كانت سائدة(١).

ب – اطّلاع المستشرقين الأوربيين على المؤلفات العربية ، في مجال الفكر الفلسفي والعلمي واللغوي،على غرار أعمال بعض العلماء العرب أمثال الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/ ٧٩١م) وسيبويه (١٨٠هـ/ ٧٩٦م) والخوارزمي (٣٨٧هـ/ ٩٩٧م) وعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ/ ١٠٧٨م) وابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م) وابن خلدون (٨٠٨هـ/ ١٣٣٨م) وغيرهم، وترجمت أكثر الكتب اللغوية والنحوية على عهد ريموند ليل Raymond. Lull (١٢٣٥–١٣٠٩م)، كما ترجم المستشرق سلفستر دي ساسي Sylvestet. de. sacy (١٧٥٨–١٨٣٨م)؛ ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م) إلى الفرنسية سنة ١٨٣٣م(٢)؛ ليطرح في ضوء النحو العربي فكرة النحو الكلّي ، ويؤلّف كتابه " أسس النحو الكلّي" . وهي الفكرة نفسها التي تبنّاها بعد ذلك الباحث الأمريكي نعوم تشومسكي N. Chomesky سنة ١٩٦٥م، في كتابه جوانب النظرية النحوية(٣).

---

(١) من تلك المفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة في الدراسات الغربية عدّ اللغة شيئاً معيارياً مكتملاً وتفضيل لغة على أخرى من وجهة ماورائية غيبية، والأخذ بالأحكام الذاتية.، ومن ذلك تصحيح ابن حزم لفكرة جالينوس حول أفضل اللغات كما سيأتي.

(٢) النحو العربي ، جوليا كريستيفا، مجلّة الدراسات اللغوية ع٤ /١٤٢٣هـ، ص ٢٤٠.

(٣) انظر: Espects de la theorie syntaxique. P. 12.

ج – تطور العلوم البيولوجية والفيزيائية واستعانة علماء اللغة بالنظريات العلمية والأجهزة في تحليل الأصوات، واستثمار المنهجين التاريخي والمقارن في ضوء نظرية تشكّل الحضارات لابن خلدون(٨٠٨هـ/ ١٣٣٨م)، ونظرية أصل الأنواع التي نشرها داروين سنة ١٨٥٩م.

د – انبعاث الثورة الوطنية في ألمانيا عام ١٨٤٨م، ومحاولة تأسيس دولة قومية ذات لسان واحد،،مستندة في ذلك إلى مدرسة بورت رويال (Port-Royal) التي انبثقت عن مبادئ ديكارت R. Discartes (١٥٩٥–١٦٢٦م)، ثمّ أفكار الفيلسوف كانت Kant (١٧٢٤–١٨٠٤م) الذي حاول التوفيق بين التجريبية البيكونية والعقلية الرشدية؛ حيث طرحت فكرة النحو العالمي.

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، حدثت نقلة نوعية في الدرس اللساني، واستطاعت أن تتجاوز الاتّجاه التاريخي القاضي بتتبّع مراحل تطور اللغات، والمنهج المقارن الذي حاول الوقوف على صلات القرابة التي توجد بين اللغات وتصنيفها إلى فصائل؛ وهي نقلة مهّدت الطريق لبروز الاتجاه الوصفي البنيوي مع فرديناند دي سوسير F. De Saussure (١٨٥٧–١٩١٣م)، وهو اتّجاه انبثق عنه عدد من المدارس التي تعدّ امتدادا للأفكار والنظريات التي أودعها سوسير كتابه "دروس في اللسانيات العامة" الصّادر سنة ١٩١٦م؛ كمدرسة براغ الوظيفية التي ظهرت سنة ١٩٢٦م بريادة الباحث اللغوي رومان ياكوبسون R. Jakobson (١٨٩٦–١٩٨٢م)، ومدرسة كوبنهاغن النسقية التي ظهرت سنة ١٩٣١م، بزعامة يلمسلف L. Hjemslev (١٨٩٩–١٩٦٥م)، ومدرسة لندن السياقية التي ظهرت سنة ١٩٤٤م، وترأّسها فيرث J. Firth (١٨٠٦–١٩٦٠م)، والمدرسة التوزيعية التي ظهرت بأمريكا سنة ١٩٣٩م على يد بلومفيلد L. Bloomfield (١٨٨٧–١٩٤٩م)، ومدرسة باريس التمفصلية التي ظهرت سنة ١٩٦٠م، مع العالم الفرنسي أندري

مارتيني (A. Martinet) المولود سنة ١٩٠٨م، بما في ذلك نظرية التحليل التوليدي لتشومسكي Noam Chomsky التي برزت بين سنتي ١٩٥٧م و١٩٦٥م.

ويعدّ كتاب " دروس في اللسانيات العامة" (cours de linguistique generale) لفرديناند دي سوسير F. De Saussure (١٨٥٧-١٩١٣م)، أوّل كتاب في أوربّا يقدّم خلاصة عامة لما توصل إليه الدرس اللساني من نتائج ونظريات، ظلّ يزخر بها التراث اللساني المحقّق والمترجم من حضارات مختلفة، وبخاصة اللغويات الهندية والعربية، الشيء الذي أحدث تحوّلاً في الفهم الأوربي للدرس اللغوي ومناهج البحث التي كانت سائدة. وبشّر بانطلاقة علم مستقل يدرس الظاهرة اللغوية في ذاتها، وكما هي مستعملة في زمان ومكان معينين، دراسة علمية وموضوعية.

سعى دي سوسير خلال الفترة الممتدّة بين ١٩٠٦ و١٩١١م، إلى إلقاء محاضرات علم اللغة العام، في جامعة جنيف؛ مركّزاً على المبادئ والمفاهيم الوصفية للغة ، ومبعداً الأفكار المعيارية والماورائية؛ فدوّن هذه المحاضرات تلميذاه: شارل بالي (Bally Charles) وسيشهاي (schehehaye Albert) ونشراها في كتاب سنة ١٩١٦م ؛ أي بعد وفاته بثلاث سنوات، ووجد الكتاب رواجاً كبيراً بين الدارسين، وترجم إلى جميع اللغات الأوربية؛ لما تضمّنه من أفكار جريئة، ونظريات متعدّدة، وطرح موضوعي للظاهرة اللغوية عامة.

لعلّ أهمّ ما يميّز هذا الكتاب هو التوجّه الوصفي بدل المعياري. ويعني مصطلح الوصفية (Discriptive): دراسة اللغة دراسة علمية وموضوعية، بوصفها ظاهرة اجتماعية وشكلاً من أشكال السلوك الذي يظلّ عرضة للنموّ والتطوّر والتغيير.؛ وتبعاً لذلك يكون البحث في اللغة كما هي عليه في واقع الجماعة اللغوية لا كما يريد الباحث اللغوي أن تكون عليه[١]، بعيداً عن الذاتية والأحكام الماورائية

(١) انظر: Cours de linguistique generale pp. 24-26.

والتأمّل العقلي والفلسفي، وتغليب المنطوق على المكتوب. وهذا التوجّه يتعارض مع النظرة المعيارية التي ظلّت مسيطرة على الدراسات الغربية منذ العهد اليوناني حتّى أوائل القرن العشرين. فقد اتّسمت النظرة المعيارية بالأحكام الذاتية والقول بأفضلية بعض اللغات، وتأكيد صوابية الاستعمال وصحّته، واتّخاذ المقيس عليه نموذجاً لا يجوز المساس به وعلى المتكلّم أن يسعى إلى التقيّد به(١)، وتغليب المكتوب على المنطوق. ولا يعدّ التوجّه الوصفي جديداً على الدراسات العربية؛ فقد أخذت بالمنهجين معاً المعياري والوصفي منذ بدايات التأسيس النظري مع مدرستي البصرة والكوفة(٢).

وتضعنا الدراسة المتأنية لكتاب دي سوسير وما تضمّنه من مبادئ وأفكار ونظريات أمام إشكالية في التأصيل المرجعي، وهي إشكالية يمكن الوقوف عليها من خلال الملاحظات الآتية:

١- أن الموضوعات التي طرحها جاءت في شكل نظريات عامة وشاملة لأكثر المباحث اللغوية والتصوّرات والأفكار الطريفة التي أثارتها اللغويات القديمة؛ الهندية والعربية بخاصة، دون أن يقدم لها نماذج تطبيقية. وليس من باب توارد الخواطر أن تصل بعض الأفكار والنظريات إلى درجة التماثل الكلّي والتطابق التّام؛ مثل اعتباطية الدال وما يدّل عليه، وفكرة البنية في ترابط عناصر التركيب،

(١) معجم المصطلحات اللغوية، ص ٧٨، ١٤٤.

(٢) سلكت الدراسات العربية القديمة منهجين متباينين في نظرتها إلى اللسان؛ أحدهما وصفي نقلي والآخر معياري عقلي. فقد حكم بعض رواد مدرسة البصرة ومن تبعهم البعد المعياري العقلي في جمع اللغة وتوليد الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية، فأغلقوا باب الرواية والوضع والاجتهاد وجعلوا المقيس عليه أصلاً لا يجوز المساس به، وسلك علماء مدرسة الكوفة ومن تبعهم النظرة الوصفية النقلية؛ فوّعوا مصادر الرواية وأطلقوا القياس وغلّبوا المسموع على المكتوب وفتحوا باب الوضع. وبناء على ذلك قيل: «البصريون أخذوا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، والكوفيون أخذوا اللغة عن أهل السواد؛ أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارز» / أخبار النحويين البصريين، ص٩٩.

والنسيج النصّي، والمجال المفهومي ونظرية الحقول الدلالية، واجتماعية اللغة، واتّفاقها من حيث حقيقة الشيء واختلافها من حيث العبارة والرمز الكتابي، وغير ذلك كما يأتي لاحقاً.

٢- أن الأفكار والنظريات التي أثارها لم يشر ولو إلى بعضها قبل ظهور كتابه، ولم يلمّح لجانب منها في كتابيه السابقين (رسالة في النظام الأصلي للمصوّتات في اللغات الهندية الأوربية) و(استعمال حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية)[١].

٣- أنّ تلميذيه نقلا هذه المحاضرات بكل ما تحمله من أفكار ونظريات ونسبوها إليه دون إحالات أو توثيق مرجعي،ولم ينظرا إليها بوصفها إبداعاً ينسب إلى منابعه وجذوره الأصلية لدى باحث أو أمّة من الأمم . وهذا ما جعل كلّ من جودل (Godel) ١٩٥٧م، وأنجلر (Anglr) ١٩٦٨م - وغيرهما - يشكان في نسبة مجموعة كبيرة من الأفكار التي تضمَّنها كتاب الدروس لدي سوسير[٢]. ويذهب الباحث ليونارد جاكسون (Leonard jackson) إلى أنّ في الكتاب عملية تشويه لتاريخ الأفكار[٣].

٤- أنّ عدم التوثيق المرجعي قد لا يعود بالضرورة إلى دي سوسير نفسه؛ لأنّ تلاميذه استنسخوا الكتاب وطبعوه بعد وفاته. أضف إلى ذلك أنّ تخطّي المرجعيات في الدراسات الغربية وارد مثلما هو الشأن في كتاب تاريخ اللسانيات لجورج مونان (G. Mounin)[٤] الذي تخطّى فيه مرحلة الدراسات العربية، وفي

(١) ألّف دي سوسير هذين الكتابين بين سنتي ١٨٧٨ و ١٨٨١م .

(٢) علم اللغة نشأته وتطوّره، ص ٨٤ .

(٣) بؤس البنيوية / الأدب والنظرية البنيوية ، ص ٢٤ .

(٤) انظر كتاب : Histoire de la linguistique des origines au Xxe siecle> paris presse universitaire 1970.

تصنيف فصائل اللغات تبعا لأبناء آدم عليه السلام عند ابن جني(٣٩٢هـ)[١] وتحويره إلى أبناء نوح عليه السلام من طرف الباحث الألماني شلوتزر Schlozer (١٨٢٢-١٨٩٣)[٢]، وفي نسبة كتاب "المقالات العشر" لحنين بن إسحاق (٢٦٠هـ/ ٨٧٣م) الذي انتحله المستشرق قسطنطين وجعل عنوانه" كتاب قسطنطين الأفريقي في طبّ العيون"[٣].

ومهما يكن من أمر؛ فإن هذا الكتاب يظلّ أهمّ ما ألّف مع بداية القرن العشرين في الدراسات اللغوية بأوربا، بوصفه تلخيصاً وتنظيماً لأهمّ القضايا اللسانية، زيادة على ما اشتمل عليه من أفكار ونظريات ومفاهيم، تخصّ الظاهرة اللغوية عامة من وجهة بنيوية وصفية .

قراءة في نماذج من الأفكار والنظريات اللغوية :

يعدّ الانتقال في الدّرس اللغوي الغربي من المعيارية إلى الوصفية البنيوية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تحوّلاً جريئاً في منهج التعامل مع الظاهرة اللغوية التي ظلّت ردحاً من الزمن تعالج في ظلّ النظرة المعيارية الإغريقية، ثم تحت سيطرة المنهج التاريخي على ما عداه من المناهج الأخرى. كما عجّل هذا التحوّل بتبلور جملة من النظريات لتدخل حيّز التطبيق في المجالات المختلفة.

وليس من هدفنا في هذه الورقة البحثية أن نأتي على كلّ الأفكار والنظريات المستثمرة في اللسانيات الغربية الحديثة، ممّا له صلة بالتراث العربي، بل سنكتفي بالإشارة إلى بعض النماذج من هذه الأفكار والنظريات التي تعدّ العمود الفقري للسانيات الحديثة والمبادئ الأساسية لعلم اللغة الوصفي، مبرزين صلتها بما هو منجز في التراث العربي:

(١) الخصائص ج١/ ص٤١ .

(٢) المستشرقون ، ج١/ ص ١٩١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

١- اعتباطية الدال وما يدلّ عليه:

قابل دي سوسير ومن تبعه من أصحاب المدارس الغربية الحديثة بين الدال (Signifiant) في صورته المكتوبة والمسموعة والمدلول (Signifie)، وعدّ العلاقة بينهما علاقة اعتباطية تتحقّق داخل النطاق النفسي[١]؛ لأن اللغة تنشأ وفق نظام من العلامات، وتكتسب العلامات قوة العرف الاجتماعي بمرور الزمن بين أفراد الجماعة اللغوية نتيجة الاتفاق والاصطلاح والوضع، ويتمّ هذا الاتفاق بصورة اعتباطية. ويعني مصطلح الاعتباطية عدم دلالة اللفظ أو العلامة في ذاتها على المسمّى في الواقع كما هو الحال في الكلمات المحاكية؛ وإن اعترض عليه بعض الدارسين مثل إميل بنفنست E. Benveniste (١٩٠٢-١٩٧٦م)، وأغدن Ogden (١٨٩٣-١٩٧٩م) في أنه أهمل الإشارة إلى المرجع في مفهوم العلامة، وأن العلاقة الاعتباطية إنما هي بين الدال وما يدلّ عليه في الواقع الخارجي وليست بين الدال والمدلول[٢]، وقد أوضحا تلك العلاقة بمثلّث يشمل الدال (النطق أو الكتابة) والمدلول وهو حقيقة الشيء في الوجود الواقعي، والمرجع وهو التصوّر الذّهني كما يتّضح من الرسمة التالية :

المرجع (التصوّر الذهني)

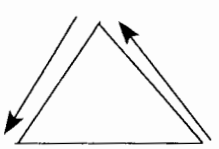

الدال ---------- المدلول

ونجد هذا التحديد أكثر وضوحاً لدى الدارسين العرب؛ فهذا عبد القاهر الجرجاني(٤٧٢هـ / ١٠٧٨م) وهو بصدد التمييز بين نظم الكلام ونظم الحروف؛ يقول: إنّ «نظم الحروف هو تواليها في النطق - أو الكتابة- فقط وليس نظمها

(1) Cours de linguistique generale F. D. Saussure galimard 1980, p. 99.

(2) Emile Benveniste problemes de linguistique generaleparis hachette 1974. T1 P. 50.

بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»(١)؛ فليس هناك حقيقة الضربية في ضرب ولا الفرسية في فرسٍ، واستنبطوا من هذه العلاقة الاعتباطية اختلاف اللغات البشرية، فاللغات تتفق في التعبير عن معاني الأشياء والعلاقات، إلا أنها تختلف في أشكال التعبير عنها والرمز إليها. وقد عبّر عن هذه العلاقة الاعتباطية أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ/ ١١١١م) في المستصفى حين قال «إنّ الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه؛ الثانية ثبوت حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبّر عنه بالعلم؛ الثالثة تأليف صوت بحروف تدلّ عليه؛ وهو العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس؛ الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالّة على اللفظ، وهو الكتابة... .إلاّ أنّ الأوّلين وجوديان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم، والآخرَيْن؛ وهما اللفظ والكتابة، يختلفان في الأعصار والأمم؛ لأنّهما موضوعان بالاختيار»(٢). والقلقشندي (١٣٥٥م/ ١٤١٨م) في صبح الأعشى عندما ذكر أنّه «لا علاقة معقولة بين المعاني والألفاظ، على الأمر العام، ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعة، ومن ثم جاء اختلاف اللغات والخطوط كالعربية والرومية وغيرهما»(٣)، وتعدّدت تبعاً لذلك وسائل التوصيل التي منها الرموز اللغوية كالنطق والكتابة، ومنها غير اللغوية كالعلامات السيميائية والإشارات والعقود والقرائن والرسوم والصور والإيحاءات.

٢- اللغة نظام بنيوي يتشكّل من العلامات:

تعني البنيوية في معناها الواسع تشكّل الظواهر الكونية والموجودات المختلفة في

(١) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٢.

(٢) المستصفى في أصول الفقه، أبو حامد الغزالي، ج١/ص ٢١.

(٣) مفهوم العلامة في التراث، مجلّة فصول ع ١/ ١٩٨٥م، ص٦٧.

بنية من الأجزاء والعناصر المترابطة بحكم نظام متكامل من العلاقات لأداء وظائفها؛ ويشمل هذا التحديد دراسة كل الظواهر الإنسانية من وجهة معرفية كاللغة والإنسان والمجتمع والأجهزة وغيرها؛ واللسان أحد هذه الظواهر التي تخضع لنظام مخصوص وعلى اللساني أن يكتشف جزئيات هذه البنية وعناصرها وحصرها واستشفاف أسرارها.

يعرّف دي سوسير اللغة ـ من حيث هي بنية مترابطة الأجزاء ـ بأنها «نظام من الرموز التي ترتبط العناصر المشكلة له ببعضها على أساس الاتحاد والاختلاف»[1]، ويقوم هذا التحديد على أن هناك نظاماً (Systeme) تحكم بنيته (Structure) مجموعة من العلاقات الوظيفية التي تجمع بين الوحدات اللغوية الدالة من أصغر وحدة إلى أكبر وحدة؛ وهي أجزاء منتظمة مثل البناء أو وحدات الشطرنج، فلا تحتلّ كلمة موقعاً إلا بسبب من الأخرى. وينطلق سوسير من العلامة بوصفها الوحدة الدالة في أيّ نظام من أنظمة التواصل اللغوية والسيميائية، وتتشكّل هذه العلامة من صورة سمعية بصرية (النطق أو الكتابة)، وهي الدّال، ومفهوم وهو ما تدّل عليه في الواقع الوجودي؛ أي مدلول. وترتبط العلامات فيما بينها بعلاقات وظيفية تشكّل في مجموعها وحدة بنيوية ذات عناصر يكمّل أحدها الآخر، ولا يمكن أن تتحقّق وظيفتها التواصلية خارج النظام الذي يحكمها. وتتجسّد في مستويات: صوتية ومفرداتية وتركيبية ودلالية.

ولاشكّ في أنّ الكلمات وهي منعزلة عن بنيتها تبدو شتاتاً ليس له بنية أو نظام يحكمه، إلاّ أنّنا بمجرّد أن ندخل هذه الكلمات في جمل وعبارات تتغيّر الصورة وتصبح ذات علاقات تربطها ببعضها بحيث لا يمكن أن نرتّبها أو نغيّر وضعها كيفما اتّفق؛ بل نجد هذه الأجزاء تنتظم في بنية يحكمها نظام تامّ.

(1) Cours de linguistique generale op. cit p. 24.

ونجد الجرجاني في نظرية النظم يقدّم صورة متكاملة لمفهوم البنية وخضوع عناصرها لعلاقات وظيفية مقصودة لا يمكن الإخلال بها. فبعدما يميّز بين اعتباطية اللغة في مرحلة تشكّل العلامات والرموز وبين قصديتها في مرحلة النظم يقول: «أما نظم الكلام فليس الأمر كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها- الكلمات- آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس»(١)؛ حيث يجعل الكلام في هذه المرحلة الإبداعية يقتضي قصدية تحكمها قواعد اللغة وترتيب وحدات النص في نسق منظوم وبنية محدّدة حسب مقتضى العلاقات والروابط التي تشكّل المعاني المطلوبة. ثمّ يقدّم توضيحاً أكثر دقّة؛ فيرى أن «الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعدَّدت كلماته عدّاً كيف جاء واتفق، وأبطلت نظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيَّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص، أبان المراد نحو أن تقول في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ...) = (منزل قفا ذكرى من نبك حبيب..) أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان»(٢)؛ فالبنيوية من منظور نظرية النّظم لا تقف عند ضمّ عناصر البنية كيفما جاء واتّفق،بل هو نظير النّسج والبناء «ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتّى يكون لو وضع كلّ حيث وُضِعَ علّةٌ تقتضي كونه هناك وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح»(٣).

ومن الأدلة التي يقدمها على قصدية النظم واعتباطية العلامة؛ «أن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما

(١) دلائل الإعجاز، ص ٤٠.

(٢) أسرار البلاغة، ص ٢٠٠. وانظر: دلائل الإعجاز، ص ٣١٤.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٥٠.

جعلت العلامة دليلا عليه وخلافه»[١]؛ وهذه العلامات والسمـــات تبع للمعاني لا العكـــس؛ «لأنَّه إن نظر ناظر في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع؛ فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه، ظن لذلك أن المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها وهذا ظن فاسد ممن يظنه»[٢]. ولا يمكن لهذه العلامات التي تشكّل البنيـة أن تعـمل منعـزلة ؛ لأنّه «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك..... وإذا كان كذلك فيجدر نبا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها..»[٣]؛ وهذا النظم يخصّ بنية الكلمة والجملة مثلما يخصّ بنية النسيج النصي والعلاقات النسقية بين الوحدات التي تشكّله. وميّزوا في هذا الصدد بين الرمز اللغوي المنطوق والمكتوب، والرمز غير اللغوي كالإشارة والقرينة والرمز والرسم والعقد وغيرها من العلامات غير اللغوية.

ويستشفّ من هذه النّصوص الجرجانية أنّنا أمام تناصّ كامل بينه وبين دي سوسير في محاضراته، وما ذكره أتباعه من أقطاب المدارس اللسانية الغربية الحديثة في مفهومي البنية والعلامة؛ بل كأنّنا نعتمد شرحاً من التراث العربي للسانيات الحديثة.

٣- اللغة ظاهرة اجتماعية وملكة إنسانية :

من أوائل المنطلقات النظرية التي ارتكز عليها دي سوسير في تحديد الهدف من منهجه هو اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية وملكة إنسانية؛ فهي «نتاج اجتماعي للمقدرة على الكلام الإنساني، وفي الوقت نفسه تتشابك من عادات ضرورية مؤكّدة أو اتفاقيات طبيعية يقوم بها المجتمع لتسهيل أداء هذه القدرة من خلال

(١) أسرار البلاغة، ص ٢٠٠.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٠.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٤٤.

الأفراد »[١]، وبذلك يكون موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو أن تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها[٢]، مثلها مثل بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى بعيدا عن الفكر المعياري الأنطلوجي والفلسفي. ويعود هذا التحوّل المنهجي لديه من منطلق إبعاد الفكرة المعيارية والعرقية والتفاضلية التي كانت تسود الدراسات اللغوية الأوربية خلال القرن التاسع عشر في ظلّ التراث اليوناني القديم. ولم يكن هذا المبدأ غائباً عن الدراسات العربية. ففي القرن الخامس الهجري، نجد ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) يلغي فكرة التفاضل بين اللغات البشرية بوصفها معطى اجتماعياً حين يقول: «وقد توهّم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات. وهذا لا معنى له؛ لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نصّ في تفضيل لغة على لغة.. وقد غلط في ذلك جالينوس، فقال: إن لغة اليونانيين أفضل اللغات، وأن سائر اللغات، إنما هي تشبه إما نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد؛ لأن كل سامع لغة، ليست لغته ولا يفهمها، فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق »[٣]؛ حيث ينبّه هذا التحديد إلى أن اللغة ليست منحة غريزية، وليس لها عمل حتى يحكم بأفضليتها، ولا تعدّ شيئاً منفصلاً عن الواقع والجماعة اللغوية.

وفي القرن التاسع الهجري يعمّق عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ/١٣٣٨م) هذه الفكرة حين يذكر «أنّ اللغات كلّها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان لا عبارة عن المعاني.. والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال؛ لأن الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة، ثمّ تتكرّر فتكون حالاً؛ ومعنى الحال أنه صفة

(١) علم اللغة نشأته وتطوّره، ص ٨٦.

(2) Cours de linguistique generale p. 317.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، ج١/ص ١٢.

غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة؛ أي صفة راسخة »[١]؛ وهذا يعني أنّ الفترة التي تنتقل فيها اللغة من كونها حالاً وتقليداً إلى كونها ملكة، تكون قد امتزجت بنيتها ومفرداتها وأساليبها بواقع الجماعة اللغوية في المسميات والأفكار والمشاعر، وبذلك تكون لكلّ لغة تصوراتها الخاصة ـ ولو جزئياً ـ للكون والواقع الاجتماعي. وهذا يعني أن اكتساب لغة أخرى أو ترجمتها يتطلّب اكتمال الملكة في تلك اللغة المستهدفة.

وقد أوقف هذا البعد الاجتماعي للغة دي سوسير على التّمييز بين ثلاثة مصطلحات[٢]:

أ- اللغة (Language)؛ وتعني الظاهرة التواصلية الاجتماعية عامة، وقدرة الإنسان على النطق والرّمز للأشياء والأفكار في مقابل التواصل الغريزي عند الحيوان.

ب- اللسان (Langue)؛ ويعني اللغة المعيّنة التي ينتجها العقل الجمعي، ويعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم في مجتمع ما؛ كالعربية والألمانية والفرنسية وغيرها.

ج - الكلام (Parole)؛ وهو الاستخدام الفردي والفعلي للكلام لدى شخص معيّن في النظام الاجتماعي، بوصفه خاصة اختيارية خاضعة لإرادة الناطق وعاداته الكلامية.

٤- التتابعي والرّكني / النسيج النصّي:

يذهب دي سوسير إلى المقابلة بين علاقتين تحكم بنية الكلام، فيرى أنّ أيَّة بنية لغوية تتشكّل من نسيج تحكمه وحدات تركيبية ذات علاقات تتابعية نيرية (Syntagme) تتوالى فيها الصّيتات (phonemes) والكلمات والجمل أفقياً،

(١) المقدّمة ، لابن خلدون، ص ٦٤٧.

(2) Cours de linguistique generale P. 25.

ووحدات أخرى استبدالية سدائية (Paradigme) تختصّ بالكلمات والمعاني التي تتداعى رأسياً على الذهن أثناء تشكيل النصّ (١).

وقد وقف علماء البلاغة العرب على هذه النظرية، وأطلقوا على العلاقات التركيبية "العلاقات النّيرية" أو الخطوط الأفقية، وفيها تتوالى وحدات سياق الكلام. وعلى العلاقات الاستبدالية "العلاقات السدائية"، أو الخطوط الرأسية في النسيج النصّي(٢)، تشبيهاً له بالنسيج المُحاك من الخيوط المتقاطعة، وفيها تتداعى على ذهن المتكلّم الوحدات الاستبدالية المنتمية إلى الحقل والموقع نفسه، ويمكن توضيح هذه العلاقة بخطين متعامدين:

١- العلاقة التركيبية، ويسميها الدارسون العرب النّير، وهي العلاقات التي تربط بين الوحدات المتتالية للجملة أفقياً، وتحكمها قوانين الصوتيات والصرف والنحو.

٢- العلاقة الاستبدالية: وتسمى السدي، وتمثل العلاقات المترابطة التي توجد بين كل وحدة لغوية وما يماثلها أو يقاربها أو يباينها من الوحدات التي تدخل في مجالها الدلالي، وقد مثّل لها دي سوسير بكلمة (علم) ومشتقاتها وما ينتمي إلى مجالها الدلالي: علم = تعليم، علوم .... / = تثقيف ، تربية، تدريس، دراسة... الخ؛ حيث يمكن لكل كلمة أن تستدعي كلمات أخرى تقاربها دلالة أو وزناً أو جذراً أو قافية في مرحلة إنشاء النصّ من طرف المبدع(٣)، وتسمّى الوحدة التي تحتلّ مكان الوحدة السابقة بديلاً.

ويمكن توضيح العلاقتين بمحورين متقاطعين، أحدهما أفقي تتابعي، والآخر

(1) Ibid , p. 170.

(٢) انظر: أسرار البلاغة ١٢٧ .

(3) Cours de linguistique generale p .150.

رأسي استبدالي، كما يتّضح من المثال الآتي:

أ – المحور التركيبي / النير(١)

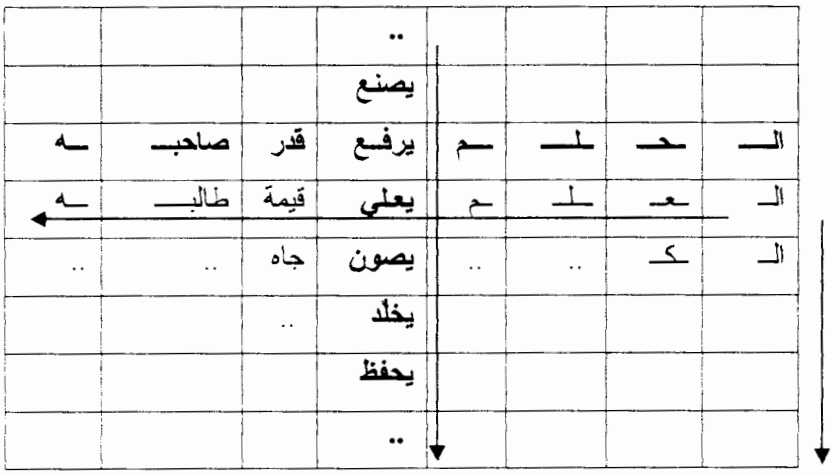

ب– المحور الاستبدالي / السدي

وقد تبنّت المدرسة النسقية هذه النظرية وسعت إلى تعميقها، إلاّ أنّها لم تتجاوز مسألة توضيح العلاقات التي تربط بين الوحدات الأفقية النيرية والوحدات العمودية السدائية في النسيج النصي، عمّا رسمه الجرجاني، ودي سوسير بعده، وإن سعى هلمسليف إلى محاولة استثمار الفكرة في تحديد النظام اللغوي مبعداً الجانب الإبداعي والنفسي من حيث تداعي الكلمات الاختيارية عمودياً ضمن حقول دلالية على المتكّلم أو الكاتب. ويسمّي هلمسليف (L.Hjelmsliv) العلاقة النّيرية الأفقية علاقة تركيبية، والعلاقة السدائية الرأسية علاقة جدولية،

(١) مصطلح النّير يعني الخطوط الأفقية الملفوفة على خشبة النّول، والمعترضة للحمة النسيج، ويمثّلها تتابع الصّيتات والصّرفات (morphemes) والكلمات والجمل المتتابعة في النصّ المنجز. أمّا السداة فهي الخطوط العمودية التي تعترض خطوط النّير بحسب اختيار النسّاج من حيث نوع الخيط ولونه وسمكه وزخرفته، وتقابل البدائل التي تتداعى على المبدع أثناء تشكيل النصّ من أصوات وكلمات ومترادفات ونحوها.

وجعل الواو أداة ربط (Relation)؛ فمثلاً عناصر الجملة (أقبل فصل الربيع) تتكون من (أقبل و فصل و الربيع) وصوتياً من (الهمزة والفتحة والقاف والباء والفتحة و ...الخ)، مما ينتج عنه نموذج تركيبي. كما جعل (أو) أداة ارتباط (Correlation) والعلاقة بين (أقبل) وما يمكن أن يقع موقعها مثل (حلّ أو دخل أو هلّ أو بدأ ..الخ) عمودياً تسمّى علاقة ارتباط ، وينتج عنها نموذج جدولي[١].

ومن النتائج التي توصلت إليها المدرسة النسقية أن اللغة مرتبطة دائما باستعمالها، من وجهة وصفية منطقية؛ فالمتكلم هو المنتج للنصّ في جميع الحالات والأوقات، وقد خالفت بذلك مدرسة براغ الوظيفية التي ترى أن المتكلم مرتبط باللغة فقط أثناء النطق بها؛ أي على أساس وظيفي مخالفين نظرة دي سوسير الاجتماعية التي تجعل الارتباط باللغة يكون دائما على أساس اجتماعي. كما ذهبت إلى رفض التقسيمات النحوية في اللغات المختلفة، وأنها لا تعدّ شيئا في الدراسات النسقية، بل الموضوع الوحيد لها هو متن النص اللساني المنجز الذي يمكن تحليل مضمونه إلى شكل وجوهر من خلال العلاقات التي تربط بين عناصره.

٥- النظرية السياقية/السياق اللغوي وسياق الحال :

تبنّت هذه النظرية في الدراسات الغربية أول مرّة المدرسةُ الإنجليزية بريادة الباحث فيرث J. R. Firth (١٨٩٠-١٩٦٠م)؛ حيث وسّع من مفهوم السياق ليشمل السياق اللغوي وسياق الحال في إطاره العام[٢]. ووجدت تطبيقات من لدن المهتمين بتحقيق النصوص القديمة للوقوف على جميع المقامات والسياقات التي تستعمل فيها الكلمة بدلالات مختلفة. وتختصّ هذه النظرية بالتحليل

(١) انظر: علم اللغة، نشأته وتطوّره ، ص ص ١٢٣-١٢٤ .

(٢) انظر: المدارس اللغوية ص ٢٣٦ .

الدلالي للألفاظ وتنطلق من مبدأ يقوم على أساس «أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض»(١). وتصنّف نظرية السياق الدلالي في تحليل المعني إلى نوعين:

أ – سياق لغوي: ويقصد بالسياق اللغوي (Contexte)؛ التركيب أو النظم اللفظي وما يضفيه على الوحدة اللغوية من تحديد دلالي(٢). يقول العالم النمساوي فيتجنشتاين Wittgenstein (١٨٨٩–١٩٥١م): «ليس للكلمة دلالة بل لها استعمالات ليس إلاّ»(٣). ويسمّيه علماء الأصول العرب عبارة النصّ؛ لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى(٤)؛ كأن تستدلّ على معنى الفعل(ضَرَب) أو الاسم (كتاب) من السياقات [ضرب عمر خالدا – ضربت لخالد موعدا – ضربت له مثلا – ضرب في الأرض..]، و[اشتريت كتابا – قرأت كتاب سيبويه – إنّه لكتاب مبين..]. ويعدّ السياق اللغوي من أقدم مناهج تحليل المعنى في الدراسات العربية؛ إذ تعود جذوره إلى عبد الله بن عبّاس (٦٨هـ/٦٨٧م) كما يستشفّ من قوله «الشّعر ديوان العرب، فإن خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها والتمسنا معرفة ذلك»(٥). وقد أكّد الجرجاني في هذا المجال علاقة دلالة الكلمة بالسياق اللغوي، وأنّ الكلمة المفردة لا معنى لها، فقال: «لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر مفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٥ .

(٢) دور الكلمة في اللغة ، ص ٤٥ .

(٣) مدخل إلى علم الدلالة ، ص ٣١ .

(٤) التعريفات ، ص ٧٩ .

(٥) الإتقان في علوم القرآن، ج١ / ص١٢١ .

في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه»[١]. ومن أمثلة ذلك؛ كأن تستدلّ على معنى الفعل (ضَرَب) أو الاسم (كتاب) من السياقات التي يمكن أن يرد فيها، كما سبقت الإشارة.

ب- سياق المقام: ويسمّى سياق الموقف والحال (Contexte De Situation)، ويقصد به الوضعية والظروف التي رافقت المتكلم وقت الكلام الفعلي. ويبدو أنّ فيرث أخذ مصطلح سياق الموقف في المعنى من عالم الأنثروبولوجيا مالينوفسكي الذي كان أستاذاً بلندن بين عام ١٩٢٧و١٩٤٢م[٢]، بالإضافة إلى إفادته من البحوث التاريخية والمقارنة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وبخاصة كتاب (دراسات في أسس حياة اللغة) لصاحبه وجنر (P. Wegener) سنة ١٨٨٥م، الذي أشار فيه إلى «أن السياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه الحقيقة في توضيحها وفهمها، وأنه لا يتضمن عند الاتصال اللغوي الكلمات فقط، بل الصلات والظروف المحيطة والحقائق السابقة والأشخاص الذين نتحدّث عنهم»[٣]؛ غير أن فيرث وسّع دائرة الموقف ليشمل السياق اللغوي والاجتماعي وكل ما يحيط بالموقف الذي تنطق فيه الأحداث والملابسات الكلامية بما في ذلك المتكلّم والمستمع وصفاتهما، وموضوع الكلام ومكانه وزمانه وغيرها[٤].

وقد تنبّه اللغويون العرب إلى سياق المقام وأثره في توجيه دلالة المنطوق، فميّزوا بين المعنى المقالي (اللغوي) والمعنى المقامي (سياق الحال) وما له من أهمية في تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام،

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣١٤.

(٢) علم اللغة نشأته وتطوّره، ص١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٤) المدارس اللغوية، ص٢٣٦.

وتقييد المطلق وتنوع الدلالة[١]. ويؤكّد ابن القيم على ملابسات المقام وصلته بدلالة الألفاظ؛ فيرى أن «الألفاظ لا تقصد لذواتها وإنما هي أداة يستدلّ بها على مراد المتكلّم، فإذا ظهر مراده ووضح بأيّ طريق عمل بمقتضاه، سواء أكان بإشارة أم كناية أم بدلالة عقلية أم قرينة حالية أم عادة له مطّردة لا يخلّ بها»[٢]؛ ولذلك وجدنا رواة الأحاديث النبوية ونصوص اللغة ينقلون متن النصّ مصحوبا بسياق المقام؛ فيقولون مثلاً: كان قاعدا فقام ثم قال... وظهر على وجهه الغضب ... وأشار بالسبابة والوسطى وفرّق بينهما ... سألناه فسكت، ومن ذلك ما تجده في كتب الأدب حول خطبة الحجاج بن يوسف لأهل العراق من حيث وصف المقام والهيئة وشخصية المتكلم وهندامه، وحالة المستمعين ونظراتهم؛ فقد تكون (نعم) بمعنى لا في مقام تداولي معيّن لعملية الكلام.

وقد تفرّعت عن نظرية سياق الموقف نظرية السجل (Regitre) عند تلامذة فيرث أمثال هاليداي (Halliday) وتورنر (Turner)، نتيجة تأثّرهم بنظرية سياق الموقف السابقة الذكر. ولا تكاد تخرج هذه النظرية عن قاعدة المقام «لكل مقام مقال» في البلاغة العربية التي تشترط في المتكلم سرعة البديهة ومعرفة المقام والمناسبة ومستوى المتلقين[٣]. وتقوم على أساس «أن المتكلّم لا يتصرف أثناء نطقه بشكل ثابت، لكنه يتكلم بطرق مختلفة حسب الموقف والسامع ومجال الحديث ... فالحديث العلمي الذي يدور حول موضوع تخصّصي يختلف إلى حدّ كبير عن الكلام في مجال مثل كرة القدم، كما أن حديث الشخص أمام المحكمة يغاير حديثه في مطعم مثلا»[٤]. وهذا التباين بين المواقف يجعل المتكلم يختار من سجلّه اللغوي ما يناسب المقام مراعيا الموضوع والمقام والأسلوب وعلاقة المتكلّم بالسامع.

(١) بدائع الفوائد، ج٤ / ص٣.

(٢) أعلام الموقّعين، ج١ / ص ٢١٦.

(٣) انظر: البيان والتبيين، ج١ / ص٢٢٧. و الاتقان في علوم القرآن، ج١ / ص ٢٨.

(٤) علم اللغة نشأته وتطوّره، ص ص ١٥٠- ١٥١.

٦- الآني والتاريخي / التزامني والتطوّري:

إن التّمييز بين الدراسة الآنية (Synchronique) لمستويات البنية اللغوية في زمن معيّن أو لحظة محدودة، والدراسة التاريخية التطوّرية التعاقبية (Diachronique) لمستويات البنية اللغوية وتبدّلها وتطوّرها عبر الزمن، أعطى دفقا جديدا للبحوث اللغوية، وخلّص الدراسات اللسانية من النظرة التاريخية التي حكمتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كلّ من أوربا وأمريكا، وجعلها تتوجّه نحو الدرس الآني الذي يخصّ الظاهرة اللغوية بالدراسة في فترة معيّنة، على أساس أن التغيّر اللغوي يبدأ فرديا إلى أن يدخل أنظمة اللسان، وهو تحوّل وليد الصدفة والاعتباطية، ولا يخضع لأي قانون علمي. ومهمة عالم اللغة الآني في هذه الحالة أن يحصر الظواهر المستهدفة ويصفها في فترة محدّدة، وكما هي عليه في الواقع بغضّ النظر عن التحوّلات التي يمكن أن تطرأ عليها. أمّا الدّراسة التطوّرية التعاقبية فتعنى بتتبّع الظاهرة والوقوف على التغيّرات والتحوّلات التي طرأت عليها عبر الزمن[١]؛ بحيث تشكل عصراً لغوياً متميّزا[٢].

وقد أوضح دي سوسير الفرق بين الدراستين في محورين: أحدهما رأسي / ج، د؛ يمثّل التغيّر اللغوي في الأصوات والمفردات والتراكيب والدلالات عبر الزمن. والثاني أفقي / أ، ب ؛ ويمثّل واقع اللغة وصفياً في فترة زمنية ثابتة ومعيّنة:

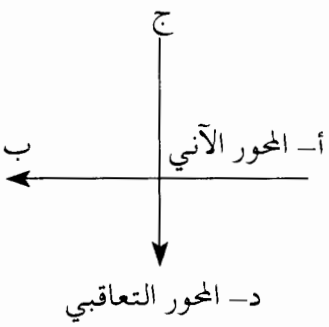

(1) Cours de linguistique generale p 25.

(٢) دروس في الألسنية العامة ، ص ٩٤ .

ويتّضح من الرسم أنّ المحور: أ، ب، يمثل واقع اللغة في فترة زمنية محدّدة، قد لا تسمح بظهور التغيّرات التي تطرأ على اللغة؛ في حين يمثّل المحور: ج،د، مراحل التعاقب التاريخي وما يطرأ على اللغة من تغيّرات.

وقد أدرك اللغويون العرب سنن التغير الذي يطرأ على اللسان بمرور الزمن؛ فميّزوا بين اللغة الآنية في صدر الإسلام، واللغة التعاقبية في العصور الجاهلية وما تلاها، وفرّقوا بين لهجات القبائل، وقيّدوا عصور الاحتجاج بالقرن الثاني الهجري لسكان الحضر وبالقرن الرابع الهجري لسكان البادية(١) من وجهة معيارية؛ نظراً لرتابة اللسان لدى البدو وسرعة تغيّره وتطوّره عند الحضر؛ وهذا دليل على أنّ الدراسات العربية القديمة انطلقت وصفية وانتهت معيارية. ومن الأمثلة على إدراك اللغويين العرب لظاهرة التطوّر التاريخي للغات. ما يذكره أبو حيان التوحيدي (٤٠٠هـ/ ١٠١٠م) بشأن التغيّرات التي تطرأ على مستويات البنية اللغوية عبر الزمن؛ فيقول: «من تدبّر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل»(٢)؛ حيث يتضمّن النصّ إشارة إلى الدراسة التأثيلية وإن لم تصل إلى درجة المنهج المتكامل؛ وهي إشارات تهدف إلى الوقوف على صلات القرابة بين اللغات، وما طرأ على بنيتها من تغيّرات في مقابل الدراسة الآنية التي تُعنى باللسان المتكَلَّم في فترة زمنية بعينها ولا تتجاوزها.

٧- نظرية الحقول الدلالية/ المفاهيم:

تنطلق هذه النظرية من بعد كوني معرفي، يسعى إلى إيجاد توازن في اللغات البشرية بين الدوال والمدلولات؛ فهي نظرية معجمية شمولية تقوم على أساس

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة، أنواعها، ج١/ص١٤٣ وما بعدها، وانظر: المعجم الوسيط، ص ١٢.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ج١/ص ٣٠.

تصنيف المفاهيم والأشياء وتبويب الكلمات في حقول ليسهل إدراكها من خلال علاقتها بالكلمات الأخرى، وتهدف إلى سدّ ثغرات الحقل في المفردات المنتمية إليه، وتسهيل تحديد دلالاتها ضمن مجالاتها، وتزويد الباحث بالألفاظ المناسبة للدلالات التي يمتلكها ولا يجد لها كلمات.

يعرّف جورج مونان (G. Mounin) الحقل الدلالي (Champs Semantique) في مفهومه العام بأنّه «مجموعة من الوحدات المفرداتية التي تشكّل مجموعة من التصوّرات المنتمية إلى مفاهيم دلالية تحدّد الحقل»(١). ويتمّ تشكيل الحقل الدلالي برصد المفردات والتصوّرات المنتمية إلى مفاهيم دلالية أو قطاع متكامل من الخبرة لتوضع تحت كلمة تجمعها في حقل واحد؛ كحقل الألوان (أبيض، أخضر، أحمر..)، أو حقل الكلمات الدالة على الشرب(شرب ،ارتشف، عبّ، جرع ..)، أو حقل صغار الحيوان (مهر، عجل ، شبل، جدي...)؛ وهي عملية تصنيفية تنبع من نظرة الإنسان إلى الكون وتعامله مع الموجودات من حوله. ولنظرية الحقول الدلالية استعمالات معجمية متعدّدة(٢)، ولها وظائف إجرائية من أهمّها:

١- تسهيل عملية التحليل الدلالي لمفردات الحقل المتجانس؛ إذ «لا يمكن فهم أيّة كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها، والتي تحدّد معناها»(٣)، فلا ريب أنّ تعريف كلمة (حذاء) تكون أسهل مع حضور الكلمات (حذاء، نعل ، خفّ ، جورب،..) حتى يتمّ تحديد السمات المكونة والمفرّقة بين كلّ كلمة .ويستعين هذا العنصر في التحليل الدلالي بنظرية التعريف المكوّناتي أو السيمي للسهروردي (٥٨٧هـ) كما سيأتي في المبحث التالي.

(1) Clefs pour la semantique P. 56.

(٢) نقد عناصر المعجم في ضوء نظرية الحقول الدلالية، مجلة المنهل، ص ٣٦.

(٣) اللغة والمجتمع والسياق، ص ٨٣.

٢- سدّ الثغرات التي يمكن أن يتركها المعجم في مجال من مجالات المعرفة؛ فيعمل الحقل الدلالي على تغطية المجال دون إهمال لأيّ مفردة من المفردات التي تشكّله، كما في حقل الشهور القمرية، أو حقل وحدات القياس والوزن والكيل مثلاً.

٣- الحفاظ على المعاني الدقيقة للكلمات والتفريق بين ألفاظ التعدّد الدلالي كالترادف والاشتراك اللفظي والتضادّ والتقارب، كما في التمييز بين ولج ودخل، ونمر وببر، وسار ومشى.

٤ - مساعدة الباحث على إيجاد الكلمات للمعاني التي يمتلكها، وقد ربط ابن سيده الأندلسي هذا الهدف بمساعدة الأدباء والخطباء والكتاب فيما يحتاجون إليه من كلمات(١).

وتعود جذور هذه النظرية في التراث العربي إلى بداية القرن الثاني الهجري، واكتملت مع بداية القرن الثالث. ولعلّ أقدم معجم مكتمل يأخذ بهذه النظرية يصل إلينا هو معجم "الغريب المصنّف"، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، ثمّ يأتي "المخصص" لابن سيده الأندلسي(٤٥٨هـ) بوصفه أهمّ المعاجم التي تطوّرت في ظلّها نظرية الحقول الدلالية. وقد أطلق اللغويون العرب على هذا الاتجاه مصطلح "معاجم المعاني" بالنظر إلى الهدف الدلالي الأول الذي تحقّقه، و"معاجم الموضوعات" بالنظر إلى المنهج المتّبع في ترتيب مفردات الرصيد اللغوي، ويسمّيها ابن سيده (٤٥٨هـ) "المعاجم المبوّبة".

وعلى الرغم من أنّ الريادة كانت للغويّين العرب في هذا المجال، وأن الغربيّين لم يعرفوا هذا النوع من المعاجم في ثوبها الشمولي إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ فإنّ علماءهم عملوا على تطوير هذه النظرية إلى أن أصبحت منهجاً متكاملاً له

(١) المخصّص، ج١/ المقدّمة ص ٦.

تطبيقات في علم الدلالة وتحليل النصوص والترجمة والمعجمية، وظهرت في إطارها عدّة معاجم على غرار معجم الحقول الدلالية لصاحبه بيتر مارك روجي (p. m. roget) سنة ١٨٥٢م. أمّا في الدراسات العربية الحديثة فلم تستثمر هذه النظرية في المجال العجمي بخاصة؛ حيث مازال المعجم العربي المعاصر يعاني من وجود ثغرات في كثير من الحقول المفرداتية، كما أن تعريفاته ظلّ بعضها موسوماً بالقصور(١) في غياب هذه النظرية.

٨ – نظرية التحليل السيمي / المكوّناتي :

وجدت نظرية السمات المعنوية أو التحليل السّيمي (Analyse Semique)، عناية كبيرة من لدن الدارسين الغربيّين منذ أن أشار إليها دي سوسير في إطار البنيوية متّصلة بنظرية الحقول الدلالية(٢) السابقة الذّكر؛ فاستثمرت في التحليل الدلالي وصناعة المعجم وتعريف المداخل، وأخذ بها كثير من الدارسين مثل الباحث الألماني جوست تريـر (Jost Trier) سنة ١٩٣١م، وكلّ من بوتيي (B. Pottier)، و غريماس (A. Greimas) في فرنسا وغيرهم(٣). وتعتمد هذه النظرية في تحليل المعنى على أساس حصر العناصر المكوّنة لمعنى الكلمة، فيشار إلى السمات المميّزة الموجودة بالرمز (+) وإلى السمات المفقودة بالرمز (–) في حضور كلمات حقل من الحقول. ويقصد بالسيمة (LeSeme) المميّزة الوحدة الدّنيا للمدلول؛ أي أصغر وحدة معنوية مميّزة تدخل في تعدّد العناصر المكوّنة لمعنى الكلمة في مجال دلالي معيّن. وقد تسمّى (المعنم) أو المكوّن المميّز(٤). ويمكن توضيح مفهوم

(١) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص ١٥٨ ومابعدها.

(2) Cours de linguistique generale p 150.

(٣) انظر: علم اللغة نشأته وتطوّره ، ص٩٢ . والمدارس اللغوية، ص ١٦٠ وما بعدها.

(٤) يستخدم منير البعلبكي مصطلح (المعنم)، ويستعمل مختار عمر مصطلح المكوّن في مقابل (seme) أو السمة، انظر: معجم المصطلحات اللغوية، ص ٤٤٥، وعلم الدلالة (عمر)، ص ١١٦.

النظرية بتحليل المفردتين (كرسي وأريكة) المنتميتين إلى حقل أثاث الجلوس، كما يتّضح من الجدول :

السمات والكلمات	أثاث	للجلوس	منجد	له أرجل	مسند ظهري	له أذرع
كرسي	+	+	–	+	+	–
أريكة	+	+	+	+	+	+

فتكون السّمات المعنوية المميّزة لكلمة كرسي : (مقعد للجلوس بأرجل ومسند ظهري)، على حين تكون السمات المميّزة للأريكة : (مقعد للجلوس منجّد بأرجل ومسند ظهري وأذرع) .

ويبدو من استقراء المكتبة العربية الحديثة، أنّه على الرغم من امتداد جذور نظرية السمات المعنوية في التراث العربي، لم تجد تطبيقات في الدراسات العربية الحديثة وبخاصة في صناعة المعجم. فقد ظهرت أوّل مرّة من الفيلسوف الإشراقي السّهروردي (٧٨٨هـ/ ١١٩٩م)؛ وذلك حين قدّم بديلاً لنظرية التعريف المنطقي لأرسطو (٣٨٤ / ٣٢٢ق.م) الذي يعتمد الكليات الخمس الجنس والفصل والنوع والعرض والخاصة)؛ وأسماه التعريف بالمفهوم والعناية، وحدّه بقوله « تعريف الشيء بأمور تخصّه للاجتماع »[١]؛ أي السمات والملامح والآثار التي تختصّ بالشيء وتوجد مجتمعة فيه وحده. ويقوم جوهر النظرية على أساس حصر السمات المميّزة التي تخصّ العنصر المحلّل مجتمعة؛ كما في تحليله للإنسان بالمكونات المعنوية التالية (+ منتصب القامة + عريض الأظفار + عاري الجسم)، والخفاش بالمكونات (+ طائر + خال من الريش + ولود)[٢]؛ وذلك في مقابل الكلمات (الغورلاّ – الببّغاء– الحوت . . .) باستبعاد السمات أو الوحدات التي

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٣٠٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٠٧.

تتّضح من خلال ارتباطها بالوحدات اللغوية الأخرى.

ومن الأعمال التي استثمرت نظرية السمات المعنوية في الدراسات الغربية الحديثة، ما قام بها العالم الفرنسي برنار بوتيي (B. Pottier) سنة ١٩٦٧م على أنساق المقاعد[١]، وجورج مونان (G. Mounin) في كتابه "مفاتيح لعلم الدلالة". كما نجد أغلب المعاجم الفرنسية[٢] تتّخذ هذا المنهج وسيلة ناجعة في تعريف المداخل طلباً للدقّة العلمية.

٩- نظرية النحو التوليدي/ التحويلي:

لعلّ من بين الثغرات التي لم تتمكّن المدارس البنيوية من سدّها، ملابسات النصّ الخارجية وصلته بالناصّ؛ حيث اكتفت بالوقوف عند عتبة البنية اللغوية المنجزة ولم تول أهمية لملابسات النصّ وسياقاته، ولأحداث الكلام الفعلية والتداولية بين المتكلمين وقدرتهم على ابتداع عشرات النصوص الموازية للنصّ المنجز. وقد أدت الانتقادات التي ما فتئت توجّه للبنيوية بسبب هذا القصور إلى ظهور عدد من النظريات، كان من أهمّها نظرية التحليل النصّي، والنظرية التداولية والتحليل السيميائي على مستوى النصّ، ونظرية النحو التوليدي التحويلي على مستوى التراكيب.

برزت فكرة النحو التوليدي (Generative) في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين مع ظهور كتاب "البنى التركيبية" سنة ١٩٥٧م، للباحث الأمريكي نعوم تشومسكي (N. Chomsky) الذي ولد سنة ١٩٢٨م بولاية فيلادلفيا ودرس في جامعة هارفارد التي كان يدرّس بها ياكوبسون زعيم المدرسة الوظيفية. وقد اكتسبت هذه الفكرة صبغة النظرية مع السبعينيات، وأخذت في الشيوع

(١) علم الدلالة (جيرو) ، ص ١٧١.

(٢) من أمثلة تلك المعاجم (Petit Robert)، و(Petit Larousse)، وغيرهما.

والانتشار بعدما ارتبطت بالأنظمة الحاسوبية والترجمة الآلية، فاستقطبت عدداً من الباحثين أمثال، وليام لابوف (William Labov)، وموريس هال (MorrisHall)، وغيرهما.

وقد انطلقت التوليدية من محاولة تفسير كيف يستطيع الإنسان أن يصوغ عدداً غير متناه من الجمل التي لم يتفوّه بها من قبل، ويبدع تراكيب لم يسبق أن وجدت من خلال معرفته الضمنية بقواعد محدودة في لغته، ويستطيع في الوقت نفسه إدراك عدد لا نهائي من الجمل التي يسمعها؟ وكيف يمكن حصر هذه الجمل التي يقع بعضها داخل دائرة اللغة تبعاً لصياغتها الجيدة وسلامتها النحوية والدلالية، ويقع بعضها الآخر خارج هذه الدائرة فتؤدّي إلى الغموض واللبس(١)؟ وتهدف من وراء ذلك إلى وضع النموذج النحوي المثالي للملكة اللغوية واللسان البشري.

استعان تشومسكي في تفسير الملكة اللغوية على مبدئي الكفاءة والأداء، وتعني الكفاءة اللغوية (Competence)؛ تلك الملَكة التي خصّ الله بها الإنسان دون الحيوان؛ فأقدره على التكلّم والفهم، وهي نتيجة عوامل بيولوجية وعقلية ونفسية مثل الإحساس والإدراك والفكر والذاكرة، وبفضل هذه الملكة يستطيع المتكلم في أيّ لسان أن ينتج من عدد محدود من الصّيتات (Phonemes) عدداً كبيراً من الكلمات، ويركّب من هذه الكلمات وفق نظام من القواعد المحدودة جملاً لانهائية، لم تُسمع ولم تُنطق من قبل، فيفهمها ويميّز بينها من حيث السلامة النحوية والوضوح الدلالي وأمن اللبس. وأمّا الأداء اللغوي (Performance) فيعني القدرة على الاستعمال الفعلي والسلوك النطقي الحالي للغة في سياق أو موقف كلامي معيّن؛ فإذا أنشأ المتكلم جملة ما جاءت خاضعة لنظام القواعد ودالّة على وجود كفاءة لغوية. ويقع التكامل بين الكفاءة بما توفرّه من ضوابط في ذهن المتكلم، والأداء بما يمدّ به المتكلم من قدرة على إنجاز الجمل المعبّرة عن الحالات المختلفة. وتقوم نظرية النحو التوليدي على أربعة أسس تنتظم في ثنائيتين :

(١) انظر: Strctures syntaxiques PP. 35-42.

١- التوليد والتحويل: ويقصد بالتوليد المكوّنات الأساس لبناء الجملة العميقة في العقل البشري، والتحويل ما يمكن أن يتولّد عنها من تراكيب سطحية. ويتّخذ التوليدي التحويلي الجملة وحدة أساسية للتحليل، ويقترح شكلاً للنحو «يتضمّن عنصراً تركيبياً وعنصراً دلالياً وعنصراً فنولوجياً. ويُعدّ العنصران الأخيران عنصرين تفسيريين، لا يؤديان دوراً في إعادة إنتاج تركيب الجملة. ويتكوّن العنصر التركيبي من أساس وعنصر تحويلي، ويتكون الأساس من عنصر تصنيفي جزئي ومن المعجم، وينتج هذا الأساس التركيبات العميقة التي تعطى في العنصر الدلالي وتحصل بالتالي على التفسير الدلالي، ثم تتشكل في التركيب السطحي بناء على قواعد التحويل التي تقدّم من خلال العنصر الفونولوجي التفسير الصوتي»[1]. ويستنتج من ذلك أن نظرية النحو التوليدي تستند إلى ثلاثة مستويات:

أ- مستوى المكوّن الصوتي، ويعنى بالقواعد المتحكّمة في توالي الأصوات المنشئة للكلمات، وإلحاقها بتراكيبها الدلالية، ويعمل هذا المكوّن على بناء الجمل صوتياً حسب نظامها التحويلي في التركيب السطحي.

ب- مستوى المكوّن الدلالي، يعنى بتفسير الجمل المولّدة عن الجملة الأصل، أو الجملة النواة بحسب قواعد التأويل المعنوي.

ج - مستوى المكوّن التركيبي النحوي، ويتحكّم في نظام القواعد والعلاقات بين عناصر الجملة، ويحدّد الجمل المسموح بها في اللغة، ويعتمد على قواعد التصنيف والاختيار، وتفريع الجملة إلى أجزائها المختلفة؛ كما في تفريع الجملة (الطالب يفهم النظرية) إلى مكوناتها الاسمية والفعلية والأداتية، تبعاً للرموز (ج+جملة)، (م ا = مركّب اسمي)، (م ف= مركّب فعلي)، (أ = أداة)، (ف = فعل)، (ا = اسم) : (ج = م ا + م ف + م ا ـــ م ا = أداة + ا):

(1) Espects de la theorie syntaxique P. 184.

ومن الواضح أن الشكل النمطي لهذه الجملة الموضحة في الرسمة أسفله، تمثّل البنية العميقة للجملة الأصلية، وعن طريق التحويل يمكن التوصّل إلى توليد عدد كبير من البنيات السطحية، كما تسمح بإنشاء وإدراك عدد لا متناه من الجمل، سواء على المستوى الفئوي لعناصر الجملة، أم على مستوى العنصر المعجمي؛ حيث إن عنصر (الطالب = الابتداء أو الفاعلية) ينتمي على العموم إلى فئة (الأسماء) أو ما ينوب عنها (التلميذ، الأستاذ، خالد ...)، كما أن عنصر (يفهم =الفعلية) ينتمي إلى عموم فئة (الأفعال) أو ما يقوم مقامها (لا يفهم ، قد يفهم، سيفهم ...)، وكل وحدة معجمية تمثل عنصرا استبداليا في ظل سماتها المميزة؛ (طالب = اسم- حيّ - بشر- ذكر- بالغ - ....)، مما يحدّد غرض السياق والتركيب المعقول دلاليا؛ فلا يمكننا أن نقول: القطار يفهم النظرية، ولا النظرية تكتب الدرس.

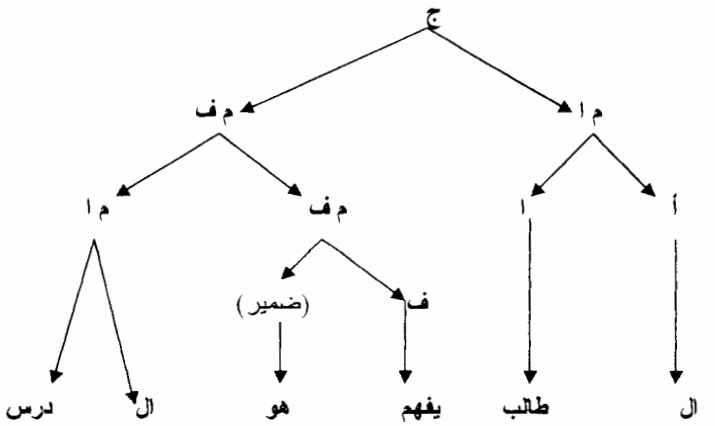

ومن باب المقاربة نجد عبد القاهر الجرجاني يطرح فكرتي التوليد والتحويل بعمق في دلائل الإعجاز، سواء فيما يتعلّق بفكرة قدرة المتكلّم على إنتاج استعمالات لا نهائية من وسائل محدودة، أم ما تعلّق بشروط توليد البنية وتحويلها. فيرى أن ابتداع الجمل عمل عقلي، «وأنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، ..... وأنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد

لها ازدياداً بعدها»[١]، وهي أمور تتحكّم فيها أوجه الصياغة وفروقها كالتقديم والتأخير والحذف والتكرار والفصل والوصل والإضمار والإظهار والتنكير والتعريف، على الوجه الذي يقتضيه العقل، و«ذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق – زيد ينطلق– منطلق زيد– منطلق هو زيد– زيد المنطلق – المنطلق زيد – زيد هو المنطلق– زيد هو منطلق.....ويتصرّف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك في مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»[٢]. ويميّز الجرجاني بين ثلاثة مكونات في بنية اللغة: أصوات منظومة وهو توالي الحروف في النطق وليس نظمها بمقتضى معنى، وكلم منظومة بمقتضى التراكيب النحوية، بالإضافة إلى تناسق دلالتها وفق التأويل المراد والوجه الذي اقتضاه العقل[٣]؛ وهذا نفسه ما عبّر عنه تشومسكي في النحو التوليدي بالمكوّن الصوتي والمكوّنين التركيبي والدلالي كما سلفت الإشارة.

ونجد أيضاً فكرة التوليد متضمّنة في أعمال الخليل بن أحمد، وقد طرحها تشومسكي تحت افتراض وجود لغة أو أكثر لا تمتلك أبجديتها سوى صوتي الهمزة والباء (a ,b) ليتولد عنهما عدد من الكلمات المحدودة والجمل اللانهائية (ab-ba-aba-abab-baab.....)[٤]، وهي نظرية الحصر الصوتية التي طبقها الخليل في معجم العين[٥] على ما يمكن تأليفه من كلمات في حدود أبجدية اللسان العربي؛

(١) دلائل الإعجاز، ص ٦٩.

(٢) المرجع السابق، ٦٥.

(٣) نفسه، ص ٤٠.

(٤) النحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج، ص١٣٠.

(٥) العين، ص ١٥ وما بعدها.

غير أن الخليل طبّقها على المفردات وطبّقها تشومسكى على التراكيب.

٢- البنية العميقة والسطحية: يتضح ممّا سبق أن التوليد يقصد به إنشاء الجمل العميقة والسطحية وفق التحويلات النحوية؛ فتمثل البنية العميقة الجانب العقلي أو المنطقي في الأداء الكلامي، بوصفها تركيبا أساسيا وصحيحا يفسّر المقصدية الدلالية ويمثّل الجملة النواة؛ أي إنه لا يتصل مباشرة بالأصوات بل بالمعنى. وتتركّب البنية العميقة من العناصر الأساسية لتأويل الجملة وإنتاج البنى السطحية عن طريق استثمار قواعد التحويل، على حين تعني البنية السطحية إعادة استعمالات التحويلات النحوية المختلفة، لإنتاج عدد كبير من الجمل ذات التركيب السطحي المعقّد أو الغامض والملتبس، ومن بين هذه القواعد الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتعويض وغيرها. ويرتبط هذا التحويل بشروط[1] تخصّ السلامة النحوية في قواعد الوضع، وخصائص العناصر الإفرادية من حيث التفسير الدلالي واستحسان الجماعة اللغوية لها. ويمكن تبسيط ذلك في المخّطط الآتي:

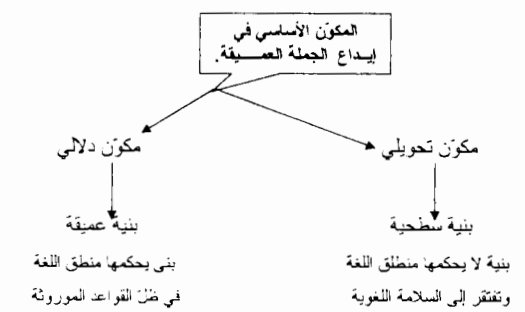

وتوضيحا للمصطلحين السابقين، نقدّم النماذج التالية من الجمل المولّدة والمحوّلة:

أ - ١- يستقبل النـــادي من يريـــد.

٢- يستقبل النادي كلّ من أراد الحضور.

٣- يستقبل النادي من يريد إحضاره.

ب - شربت الشاي الذي أعدّه الخادم في المكتبة.

(1) Introduction methodique a la grammaire generative p. 124.

ج – (يَـهدي الله لنـوره من يشـاءُ)[1].

د– يهتـمّ أحـمد بفاطمـة أكثر من خالد .

هـ – ليـلى نجـوى سألـت .

و– دخـل عـمـرُ– خـرج عمـرُ.

إنّ صحّة الجمل المذكورة دلالياً ونحوياً أو عدم صحّتها تعود إلى البنية التركيبة والدلالية. ففي المجموعة (أ) نجد الجملة الأولي غير واضحة الدلالة بسبب الضمير العائد على اسم الموصول (من)؛ حيث لا ندري هل النادي يستقبل أيّ شخص كان؟، أم يستقل فقط الذي يريد هو إحضاره؟ في حين أنّ الجملتين الثانية والثالثة المحوّلتين عنها واضحتان من حيث الدلالة؛ وبذلك نحصّل على جملتين عميقتين، في حين أن الجملة الأولى بها التباس وغموض؛ فلا ندري، هل النادي هو الذي يحدّد الشخص الذي يريد إحضاره أم يكون الحضور بحسب رغبة الشخص، وبذلك يمثّل التركيب بنية سطحية، قابلة للتحويل. وينطبق هذا الحكم على الجمل الباقية؛ ففي (ب) لا نعلم أين طها الخادم الشاي، وفي (ج) هل الهداية تكون من الله تعالى فقط أم من الشخص الذي يريد الهداية، وفي (د) هل يهتمّ أحمد بفاطمة وبخالد معا غير أنّ اهتمامه بفاطمة أكثر؟ أم أنّ كلاًّ منهما يهتمّ بها؛غير أنّ اهتمام أحمد بها أكثر، وفي (هـ) لا ندري من السائلة؛ ولذلك اشترط النحاة العرب في مثل هذه الكلمات التزام بالموقع والترتيب الأصلي للفاعل والمفعول به؛ فيجوز أن نقول: (سألت ليلى نجوى– ليلى سألت نجوى)،ولا يجوز أن نقول(ليلى نجوى سألت– نجوى ليلى سألت– سألت نجوى ليلى– نجوى سألت ليلى) في ظلّ ما يقرّره النحو العربي. وليس معنى ذلك أنّ اتفاق الجملتين في الشكل يعنى اتفاقهما في البنية العميقة، ففي الجملة (د)، كلمة (عمر) تعرب

(١) الآية ٣٥ / سورة النور.

فاعلاً في الجملتين ومع ذلك فلكلّ جملة بنيتها العميقة الخاصة. ومن هنا فـإنّ هذه الجمل ذات بنى سطحية في حاجة إلى تحويل وفق قوانين التحويل وضوابط التمثيلات الدلالية وقواعد النحو في لسان من الألسن المختلفة.

ونلاحظ في هذا السبيل أنّ مسألتي البناء السطحي والعميق، وتقسيم الجمل من منظور السلامة النحوية والدلالية والمنطقية وأمن اللّبس قد عبّر عنها سيبويه (١٨٠هـ/٧٩٦م) بأنواع الجمل الحسنة والمعقّدة والملتبسة والمحال والكذب، إما تركيباً نحو: (قد زيداً رأيت- زيداً رأيت قد)، أو دلالة (رأيت زيداً غداً- رأيت غداً زيداً)، أو تركيباً ودلالة (زيد قد الجبل رأيت - زيد الجبل رأيت قد)[1].

ويبدو من مقارنة المبادئ التي أقرّها تشومسكي ومن تبعه في نظرية النحو التوليدي بما هو منجز في النحو الكلاسيكي عامة، وفي النحو العربي بخاصة، أنّ هذه الفكرة ليست بجديدة، ولا تكاد تختلف في بعض أسسها عمّا أثبته كلّ من الخليل بن أحمد وسيبويه والجرجاني وغيرهم. كما نجد لها امتدادا في النحو الأوربي خلال القرون الوسطى لدى نحاة بور رويال (Port-Royal)، سنة ١٦٦٢م. ولعلّ من بين الانتقادات التي يمكن أن توجّه إلى نظرية النحو التوليدي عند مقارنتها بنظرية النظم عند الجرجاني ومن تبعه، هو أخذها بالتوليد الميكانيكي للجمل المحتملة، ومحاولة التمييز بين الصحيح منها وغيره، على المتكّلم المثالي والحدس، وهما عنصران بعيدان عن واقع اللغة المتكلّمة في المجتمع، بالإضافة إلى أن التوليدية تكتفي بالمكوّن الصوتي والتركيبي والدلالي وتهمل المكوّن التداولي في التخاطب الواقعي على خلاف النظمية.

١٠- النصّانية والنظرية التداولية:

يعدّ ظهور المنهج النصّاني مع أوائل السبعينيات من القرن العشرين في

(١) الكتاب لسيبويه، ج١/ص ٢٥.

الدراسات النقدية الأوربية، من أكبر المحفّزات الداعية إلى إعادة النظر في معطيات المدارس اللسانية الغربية المختلفة التي وقفت بالنصّ عند عتبة الجملة؛ سواء في ذلك التوجّهات البنيوية نتيجة اتّخاذها البنية التركيبة للجملة المنجزة وحدة أساسية للتحليل الدّلالي، مبعدة بذلك كلاً من القدرة الإنتاجية للغة، وسياق النصّ وملابساته والظواهر الكلامية ومقاماتها، أم بالنسبة إلى التوجّهات التوليدية التحويلية التي اتّخذت الجملة المولّدة ميكانيكياً وحدة أساسية للتحليل؛ وأبعدت السياق التداولي واكتفت بالمتكلّم المثالي والبنية العميقة، وهما عنصران متحوّلان لا وجود لهما سوى في حدس الدارسين. وكان هذا القصور كافياً لتنتقل اللسانيات الحديثة من النسق إلى السياق ومن الجملة إلى النصّ[١].

ويقصد بالنصّانية (Textologie) أو علم النصّ : اتّخاذ النصّ وسياقاته التداولية وحدة أساسية للدراسة بصورة مشتركة بين عدّة مناهج ونظريات إجرائية. ومن المحاولات الأولى التي سعت إلى وضع نظرية لسانياتية لقراءة النصّ الباحث فان ديك (V. andik) الذي استبدل بالبنية العميقة مصطلح البنية الكبرى خلال سنوات ١٩٧٢-١٩٧٧م ابتداء من دراسته المركّزة (النصّ بناه ووظائفه مقدّمة أولية لعلم النصّ)[٢]. ثم ظهرت أعمال اللغوي الألماني روك هانس (Rucks.H) الذي أشار إلى أنّ النصّانية تختلف عن كلّ من البنيوية والتوليدية في أنها تجعل النصّ وحدة دراسية بدل الجملة؛ يقول: «أخذت اللسانيات النصّية بصفتها العلم الذي يهتم ببنية النصوص اللغوية وكيفية جريانها في الاستعمال شيئاً فشيئاً مكانة مهمّة في النقاش العلمي للسنوات الأخيرة، لا يمكن اليوم أن نعدّها مكمّلاً ضرورياً للأوصاف اللغوية التي اعتادت أن تقف عند الجملة معتبرة

(١) انظر في هذا: La pragmatique linguistique P. 10-12.

(٢) انظر: النصّ بناه ووظائفه، مقدّمة أولية لعلم النصّ.

إياها أكبر وحدة للتحليل، بل تحاول اللسانيات النصّية أن تعيد تأسيس الدراسة اللسانية على قاعدة أخرى هي النصّ ليس غير»[١]. كما قدّم اللغوي الفرنسي جان ميشال آدام (J. Adam) جملة من المبادئ [٢]، أوضح فيها أسس التحليل في اللسانيات النصيّة.

ومن الثابت أن الوحدة النصّية بدل الجملة، كانت منطلقاً لبعض الدّارسين العرب حين ربطوا بين كلّ أنواع البنى التي تشكّل نسيج النصّ من أصغر بنية في الكلمة إلى أكبر بنية هي النصّ؛ وعدّوا الجملة في حدود عناصر الإسناد ليست كافية لاستخراج المعاني المقصودة؛ لأن من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان، وأنه يتغيّر في ذاته، وبذلك فإن مجموع الجمل في أيّ نصّ (بيت شعري أو قصيدة أو نصّ نثري) وحدة لا تتجزّأ.

ويرى الجرجاني: أنّ الجملة إذا بني عليها حصل المعنى منها ومن الذي بني عليها[٣]، ويقدّم لتوضيح هذه الخاصّة شواهد عديدة شعراً ونثراً، منها قول الفرزدق:

وما حملت أمّ امرئ في ضلوعها أعقّ من الجاني / عليها / هجائـ/ـيا.

ويذهب في تحليله، إلى أنه لا يتبيّن لك معنى النصّ إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إن قطعت عنه قوله "هجائيا" بل الياء التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه بما أراده؛ لأنّ معنى الجملة صار بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان، وهذا الربط ينطبق على أيّ نصّ[٤].

(1) Linguistique textuelle et enseignement du francais P. 18.

(٢) انظر كتابه : Elements de linguistique textuelle

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٤١٤ . ومابعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ٤١٣ وما بعدها.

وتتّصل بلسانيات النصّ النظرية التداولية[١] (Pragmatique/Pragmatics)؛ وهي نظرية تعنى بالكيفية التي تعمل بها اللغة، وتركّز على تحديد المقام السياقي للمجريات التي يتحقّق فيها النصّ من خلال الممارسات التخاطبية بين الناصّ والمتلقّي نطقاً أو كتابة. وتسعى هذه النظرية إلى ربط النصّ بالسياقات الفعلية لاستعمال اللغة بهدف الوقوف على ما يكتنف دلالات النصّ من لبس وغموض وانزياح يتّصل بالمواضعات اللغوية، والرموز والإشارات البدنية المصاحبة للعملية الكلامية وحمولتها المرتبطة بطبائع الناس وأعرافهم وسلوكهم في الكلام والكتابة. وتمثّل التداولية من هذه الناحية البعد الرابع في تفسير النصوص وتأويلها.

وقد قام بتطوير هذه النظرية عدد من الباحثين يأتي في مقدّمتهم كلّ من أوستين (Austin) وجون سيرل (J. Searle)[٢] في دراستهما أحداث الكلام. ووسّع سيرل نظرية أفعال الكلام وذهب إلى تصنيف أفعال الكلام المرتبطة بالعمل وألفاظ العقود الفورية. كما قدّم الباحث الفرنسي فرنسوا ركاناتي (F. Recanati) مدخلاً للنظرية التداولية[٣] حول النظم والمقام والمحيط المرجعي.

وقد تنبّه اللغويون العرب وبخاصة علماء الأصول إلى سياق المقام وأثره في توجيه دلالة المنطوق، وما له من أهمية في تبيين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة[٤]، وإشارة

(١) مصطلح التداولية يقابل المصطلح الفرنسي (Pragmatique) ويعني الأحداث الكلامية المتداولة بين المتخاطبين، وله مرادفات أخرى لدى بعض الدارسين العرب مثل(المحادثة- التخاطبية- التحاورية.. وغيرها) وهناك فرق شارع بينها وبين مصطلح الذرائعية الفلسفي الذي يعني النفعية والجانب التطبيق للأفكار ويقابل في اللغات الأجنبية: (Pragmatisme- Pragmatism).

(٢) انظر: مبادئ في اللسانيات ، ص ١٦١. وأصول واتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر، ص ١٦٦ وما بعدها.

(٣) انظر: مدخل إلى اللسانيات التداولية في قائمة المراجع .

(٤) انظر: بدائع الفوائد: ج٤ / ص٣ . مرجع سابق.

المقام القولية والفعلية والحركية، كما في ألفاظ العقود المقترنة بالعمل الفوري. ويؤكّد ابن القيم على ملابسات المقام وصلته بدلالة الألفاظ؛ فيرى أن «الألفاظ لا تقصد لذواتها وإنما هي أداة يستدلّ بها على مراد المتكلّم، فإذا ظهر مراده ووضح بأيّ طريق عمل بمقتضاه، سواء أكان بإشارة أم كناية أم بدلالة عقلية أم قرينة حالية أم عادة له مطّردة لا يخلّ بها»[1]؛ ويقصد بذلك أنّ هناك عملية تعويض وتعاون بين المتخاطبين في سدّ الثغرات الدلالية وملء الفراغات وتكميل المختصرات بالإشارات التعبيرية المختلفة بحسب العادة المطّردة والعرف والحمولة اللغوية، من أجل تحقيق الفهم؛ وهي إشارة صريحة إلى أهمية البعد التداولي في تحليل النصوص.

١١ – مستويات التحليل اللغوي:

يتشكّل أيّ لسان منطوق أو مكتوب من مجموعة من الظواهر والعناصر التركيبية، يمكن تحليلها وتجزيئها إلى وحدات ضمن عدد من المستويات الدراسية (Niveaux)، متدرجة من أصغر وحدة صوتية إلى أكبر وحدة نصّية؛ بما في ذلك الوحدات الدالة مثل الكلمات والجمل، والوحدات غير الدّالة مثل الصفات والأصوات؛ وهذه المستويات تمثّل أجزاء البنية اللغوية. وقد سعى الدّارسون قديماً وحديثاً إلى تعيين الوحدات التي يتداخل بعضها ببعض وفق علاقات وظيفية في النظام اللساني. ولعلّ نظرية التقطيع المزدوج لأندري مارتيني (A. Martinet) تعدّ أفضل وسيلة لتفكيك البنية اللغوية إلى وحدات صغيرة[2]. ويتمّ التقطيع فيها على مستويين:

أ – مستوى التقطيع الأول: ويتم على هذا المستوى تقطيع البنية اللغوية إلى وحدات النسيج الأفقية والعمودية، ونحصّل فيه على عدد من الوحدات الصّغرى

(١) أعلام الموقّعين، ج١/ ص ٢١٦ . مرجع سابق

(١) انظر: Economie des changements phonetique P. 54.

الدّالة؛ كلمات (Mots) وصرفات[١] (Morphemes)، وتسمّى العناصر اللغوية المزدوجة؛ لأنها تحمل جانباً تعبيرياً وآخر معنوياً؛ ففي المثال التالي: [كَتَبْتُ بِالْقَلَم] ، نلاحظ أنّ المثال يتكوّن من خمس وحدات دالة وهي وحدات لا يمكن تحليلها إلى وحدات أصغر منها مع المحافظة على دلالاتها، ويعرف بالتقطيع الأول : [/كَتَبْ / تُ / بِـ / الْ / قَلَم/].

وبفضل هذا التقطيع نحصل على تراكيب غير محدودة انطلاقاً من عدد محدود من المقاطع بفضل النسيج النصّي الذي يعتمد على النّير (Syntagme) التتابعي أفقيا، وعلى السدي (Paradigme) الركني عمودياً باستدعاء ما لانهاية من الكلمات البديلة. ويلاحظ أن علماء البلاغة العرب قد استعملوا مصطلحي النّير بدل التتابعي والسدي بدل الركني[٢]. ويمكن توضيح ذلك في الرّسمة التالية:

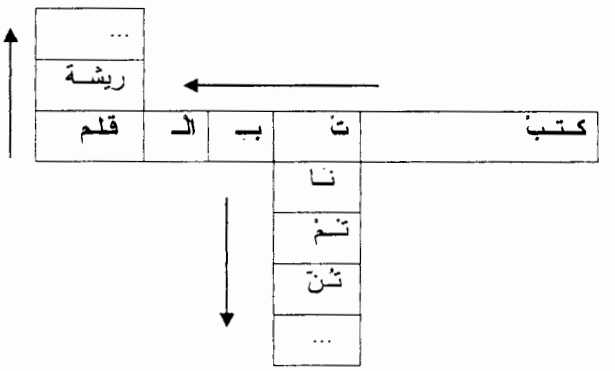

ب – مستوى التقطيع الثاني: ويتمّ فيه تحليل الوحدات السابقة إلى عناصر صغرى مجرّدة من الدلالة؛ وغير قابلة للتجزيء؛ أي ليس لها إلا جانب واحد هو

(١) الصّرفة على وزن (فِعْلَة) اسم للوحدة النوعية، وهي تقابل المصطلح الأجنبي (Morpheme)، وتعني أصغر وحدة صرفية ذات معنى لا يمكنها الاستقلال بنفسها مثل تاء التأنيث أو ألف الاثنين أو نوع الحركة على تاء الضمائر المتّصلة التي تفيد المتكلّم والمخاطب والمخاطبة، أو أداة التعريف (أل) ونحوها.

(٢) انظر: أسرار البلاغة، ص ١٢٧ وما بعدها.

الجانب الشكلي التعبيري، إلاّ أنها مميّزة للوحدات السابقة، وتسمّى الصّيتات (Phonemes)[1]؛ فتعطينا كلمة (كِتَابٌ) المنوّنة بالضمّ، وفق التقطيع الثاني الوحدات التالية:

[كْ / ـِـ/ تْ / ـَـ/ ا (ـَـ+ـَـ) / بْ / ـُـ/ نْ /][2]

وهذه الوحدات(الصّيتات) تتميّز بخاصتين، الأولى: أنّها قابلة للاستبدال في جميع المواقع مثلها مثل الكلمات أفقيًا وعموديًا، ممّا يساعد على إنجاز العديد من المقاطع الصوتية التي تنتج آلاف الدلالات المختلفة. والثانية: أنّ ظهور هذه الوحدات على هذا المستوي يعني أنّ التقطيع الثاني خاصّ بالوحدات اللغوية، أما الوحدات غير اللغوية مثل الرموز وإشارات المرور والرسوم ونحوها فلا تقبل التقطيع المزدوج.

وقد ظهرت عدّة تقسيمات لمستويات التحليل، من أهمّها التقسيم العربي السباعي الآتي الذّكر، وتقسيم علماء الغرب الذين ظلّوا مكتفين فيه بأربعة مستويات، ومغفلين مستوى الصفات، ومستوى الصّرفات، ومستوى النصّ؛ إلى أن تطوّرت الدراسات الصوتية عندهم، وأخذوا بنظرية الصّيتة (Phoneme) في ضوء التحليل البنيوي مع دي سوسير ثمّ تربتسكوي Trubetzkoy (ت ١٩٣٨م)[3]، والتقطيع المزدوج لأندري مارتيني، في أوائل القرن العشرين، وتقسيم الباحث النمساوي يلمسليف L. Hjelmslev (١٨٩٩-١٩٦٥م) الذي يضمّ الجملة

(١) الصّيتة على وزن (فعلة) بكسر الصاد اسم للوحدة النوعية في مقابل (Phoneme)، وتعني أصغر وحدة صوتية خالية من المعني. وتشمل: الصوامت، والصوائت القصيرة والطويلة والشدّة .كما تشمل المصاوت (Allophone)، ويعني الصوت البديل للصيتة أثناء النطق في حالة عدم تغيّر الدلالة؛ كما في نطق القاف العربية المهموسة المرققة، مجهورة مفخّمة في بعض اللهجات العربية .وهناك فرق بين الصوائت والصّرفات التي تحمل دلالة كحركة الضمّ على التاء المتحرّكة التي تعني المتكلّم.

(٢) حروف المدّ حركات أو صوائت مشبعة؛ فالألف فتحتان ومثلها الياء والواو .أنظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي، ص٣١، و سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ج١ / ص١٩.

(3) Dictionnaire de linguistique p. 372.

والكلمة والصّيتة، بالإضافة إلى أجزاء الجملة والمقطع وأجزاء المقطع(١).

ولعلّ أشمل تقسيم لمستويات التحليل اللغوي، ما تثبته الدّراسات العربية متدرّجاً في سبعة مستويات صورية، من أصغر وحدة لغوية غير دالّة (الصّيتة) إلى أكبر وحدة لغوية دالّة هي النصّ، بما في ذلك المستوى الدلالي الذي يشملها جميعا كما هو مبيّن في الجدول التالي :

٧	الدلالة	ويعدّ هدا المستوى احتوائياً يشمل المستويات الأخرى جميعها، ويختصّ بالمعنى.
٦	النصّ	ويعني النسيج أو البنية المتكاملة من الوحدات الدالة والجمل المترابطة التي تؤسس خطاباً مستقلاً بذاته شكلاً ومضموناً.
٥	الجملة	البنية التركيبية المستقلة بذاتها وبوحداتها الوظيفية دلالياً، والمؤلفة من كلمتين فأكثر؛ مسند ومسند إليه وما يكمّلهما؛ ذكراً أو تقديراً، مثل (أقبل الرجل مسرعاً – الرجل مقبل– شكراً– يا محمد . .).
٤	الكلمة	العنصر المستقل بذاته كتابياً ودلالياً من وحدات الجملة، مكونة من صوت واحد أو أكثر، وتمثل المستوى الأول من التقطيع المزدوج مثل (فرس ، سأل، في ؛ بـ "الجارّة" . . . .)؛ وهي تختلف عن المفردة من حيث التركيب والتعقيد.
٣	الصّرفة	أصغر عنصر دالّ وغير مستقل بذاته كتابياً، يحمل دلالة جزئية مثل تاء التأنيث والضمائر المتصلة وياء النسبة وأداة التعريف ونحوها (ـة، تْ ، ـوا ، تُ ، يَّ ، أل . .) وتسمى الصّرفة (Morpheme)، وتشمل السوابق واللّواحق .
٢	الصّيتة	أصغر عنصر صوتي خال من الدلالة، وتشمل الصوامت والصوائت كالصيتات (Phonemes) في كلمة (كِتَابٌ = كْ / ـِ / تْ /ـَ / ا / بْ / ـُ / نْ / .
١	الصّفات(٢)	مكوّنات الصوت من الصفات المختلفة؛ مثل (الجهر والشدة والترقيق في صيتة الباء)، وقد يسمّى المستوى الصفر لعدم ظهور الصفات مع الأصوات كتابة.

(١) علم اللغة نشأته وتطوّره، ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) يطلق على هذه الوحدات مصطلح (مستوى الصّفر)؛ لأنّ وحداته لا تظهر في الشكل الكتابي وإن ظهرت أثناء النطق.

وهناك تصنيف مختصر نجده أكثر استعمالاً في الدراسات الحديثة؛ ويبدو في شكل هرميّ رباعيّ الأقطاب، تمثّل قاعدته مستويات الأصوات والمفردات والتراكيب، وتمثل قمّته مستوى الدلالات كما هو موضّح في الرّسم الآتي:

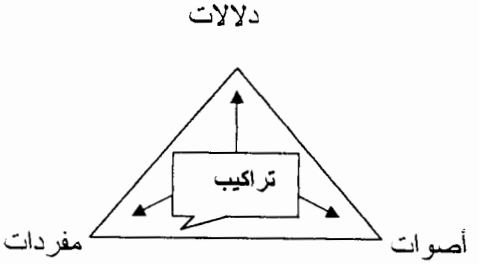

لاشكّ في أنّ تحليل البنية اللغوية وفق هذه المستويات، يسهّل مسألة الوقوف على أسرار النسيج النصّي والعلاقات الوظيفية التي توجد بين وحداته؛ فينطلق التحليل على مستوى العناصر الصوتية بوصفها وحدات صغرى مجرّدة من الدلالات، ثم يأتي مستوى الصّرفات والكلمات التي تمثّل الوحدات الدالة المكونة للجمل، ومنها ينتقل التحليل إلى مستوى الجمل والتراكيب، وينتهي التحليل بالمستوى الدلالي بوصفه القاسم المشترك بين المستويات في تشكيل بنية النصّ؛ إذ لكل مستوى دلالات جزئية تكمّل الدلالة العامة للتركيب أو النصّ.

المصادر والمراجع

أ- كتب عربية:

١- **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢- **الإحكام في أصول الأحكام**، ابن حزم الأندلسي، بيروت ، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣- **أخبار النحويّين البصريين**، السيرافي، أبو سعيد. دار الاعتصام . ط١ / ١٩٨٥م.

٤- **أسرار البلاغة في علم البيان**، الجرجاني،ت/ رشيد رضا، القاهرة ،١٩٥٩م.

٥- **أعلام الموقّعين**، ابن قيم الجوزية، ت/محمد محيي الدين، دار الفكر، ١٣٧٤هـ.

٦- **بدائع الفوائد**، ابن قيم الجوزية، دمشق ، مكتبة دار البيان، ١٤١٥هـ.

٧- **البيان والتبيين**، الجاحظ، القاهرة، المطبعة التجارية، ١٩٤٧م.

٨- **التعريفات**، الجرجاني السيد الشريف ، تونس، الدار البيضاء للنشر، ١٩٧١م.

٩- **الخصائص**، ابن جنّي، ت/ محمد علي النجّار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٦م.

١٠- **تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة**، حلام. ج ، دمشق، م. اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م.

١١- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، الجرجاني، الرياض، مكتبة المعارف، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٢- **سرّ صناعة الإعراب**، ابن جنّي. ت/ مصطفى السقا وآخرين، القاهرة ، ١٩٥٧م.

١٣- **الصاحبي في فقه اللغة**، أحمد بن فارس، ت/ مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للنشر، ١٩٦٣م.

١٤- **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، بيروت ، عالك الكتب ، ١٩٨٨م.

١٥- **علم اللغة نشأته وتطوّره**، محمود جاد الرب، القاهرة . دار المعارف ١٩٨٥م.

١٦- **العين** (كتاب العين)، الخليل بن أحمد، ت/ عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦١م.

١٧- **الكتاب**، سيبويه ، ت/ عبد السلام هارون، القاهرة. دار المعارف، ١٩٧٧م.

١٨- **مبادئ في اللسانيات**، خولة طالب الإبراهيمي، الجزائر، دار القصبة للنشر، ٢٠٠٠م.

١٩- **المخصّص**، ابن سيده الأندلسي، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٦م.

٢٠- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي، جلال الدين، ت/ محمد جاد المولى وآخرين، بيروت ، المكتبة العصرية، (دون تاريخ).

٢١- **المستصفى في علم الأصول**، الغزالي أبوحامد، القاهرة، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٢هـ.

٢٢- **المستشرقون**، نجيب العقيقي، القاهرة، دار المعارف، ٤أجزاء، ١٩٨٠م.

٢٣- **معجم المصطلحات اللغوية**، منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٢٤- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطابع دار المعارف بمصر، ط٢/ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٥- **مقدّمة**، ابن خلدون، عبد الرحمن. بيروت ، دار الرائد العربي، ١٩٨٢م.

٢٦- **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، علي سامي النشار، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

٢٧- **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، عبده الراجحي، القاهرة. دار المعارف ١٩٧٧م.

ب- كتب مترجمة:

٢٨- **بؤس البنيوية**/ الأدب والنظرية البنيوية. ليونارد جاكسون. ت/ ثائر ديب. دمشق، وزارة الثقافة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٢٩- **دروس في الألسنية العامة**، فرديناند دي سوسير، ت/ صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، طرابلس(ليبيا)، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.

٣٠- **دور الكلمة في اللغة**، أولمان ستيفن، ت/ كمال بشر، القاهرة، مطبعة الشباب، ١٩٦٩م.

٣١- **علم الدلالة**، بيير جيرو، ت/ منذر عياشي، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٨م.

٣٢- **اللغة والمجتمع والسياق**، جون ليونز، ت/ عبّاس الوهاب، بغداد، ١٩٨٧م.

٣٣- **المدارس اللغوية**، سامبسون جيفري، -/ نعيم الكراعين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات ١٩٩٣م.

٣٤- **مدخل إلى علم الدلالة**، سالم شاكر، ت/ محمد يحياتن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١م.

٣٥- **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، ركناتي فرنسوا، ت/ دلاش جيلالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢م.

ج- مجلاّت ودوريات:

٣٦- أصول واتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، محمد يونس علي، **مجلّة عالم الفكر**، الكويت، المجلّد ٣٢، عدد سبتمبر ٢٠٠٣م.

٣٧- مفهوم العلامة في التراث، محمد عبد المطلب، **مجلة فصول**، القاهرة، عدد١ / ١٩٨٥م.

٣٨- النحو العربي، جوليا كريستيفا. ت/ رشيد بلحبيب، **مجلة الدراسات اللغوية**، الرياض العدد الرابع ١٤٢٣هـ /٢٠٠٣م.

٣٩- نقد عناصر المعجم في ضوء نظرية الحقول الدلالية، حلام .ج، **مجلّة المنهل**، الرياض، ع٥٥٠ /١٩٩٨م

د - كتب أجنبية:

40- Clefs pour la semantique GMouninparisseghers1972.

41- Cours de linguistique generale FDe Saussureparispayot1972.

42- Dictionnaire de linguistque JDubois et BColl parislarousse1973.

43- Economie des changements phonetiqueAMartinet pariscolin1980.

44- lements de linguistique textuelle Theorie et pratiquue AdamJMpierre mardagaBruxelles1990.

45- Espects de la theorie sytaxiqueNChomesky paristra /le seuil 1971.

46- Histoire de la linguistique des origines aa Xxe siecleGMounin Parispresse universitaire 1970.

47- Introduction methodique a la grammaire generative CNique Paris Colin 1974.

48- La pragmatique linguistiqueEluerd R parisnathan1985.

49- Linguistique textuelle et enseignement du francais RucksH paris Halier 1980.

50- Petit Larousse petit larousse en couleurs Paris Larousse1980.

51- Petit Robert Dictionnaire de la langue francaiseR/Aet JRey Dboveparis le robert 1991.

52- Probleme de linguistique generale Emille Benveniste Paris Galimard1974.

53- Sructures Syntaxiques NChomesky paris Tra/ Le seuil1969.